الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الاباضية و الآخر في تاريخ المغرب الإسلامي رؤية من الداخل

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ القرون الوسطى

إعداد الطالبة:

سليمة فرج

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
د. الطاهر بونابي	استاذ محاضر –أ–	رئيسا
أ.لخضر بولطيف	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا
أ.جمال بن مجدوب	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا

السنــة الجامعيــة :1436-1437 هـ /2015- 2016 م

إهـــــــداء:

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

سليمة

شكر وعرفان:

كلمة شكر.. مشفوعة بالامتنان والتقدير..

إلى الذي أنار دربي.. ودروب الحائرين أمثالي..

إلى من علمني كيف أتحدى..

وزرع فِيَّ الأمل..

إلى الذي مددت له يدي ليأخذني إلى بر الأمان..

متجاوزا بي أهوال الفشل والقصور..

إلى الذي غمرني ببذله وعطائه..

ولم ينتظر مني جزاء ولا شكورا..

إليكم أستاذي لخضر بولطيف..

لن أبالغ إن قلت إنّي كنت محظوظة برعايتكم لهذا العمل..

فكنتم الناصح والمرشد على حساب وقتكم الثمين..

أتعبت من بعدك.

إلى الأستاذ الفاضل وأبي الروحي..

الطاهر بونابي..

على ما بذله طيلة العامين في سبيل بناء شخصيتنا العلمية..

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر

الأستاذ مفتاح خلفات

الذي خصني بعنايته خلال فترة العمل..

إلى كل أساتذة قسم التاريخ

نظير ما قدموه طيلة أعوام قضيتها في رحاب الجامعة

ومهدوا لي طريق العلم والمعرفة..

المقدمـــــــة

1-أهمية الموضوع وإشكالياته:

كثيرا ما تتناهى إلى أسماعنا مفاهيم كانت وليدة وضعنا الراهن، من قبيل جدل الأنا والآخر، والذي أصبح جزءا لا يتجزأ من تركيب الثقافات الإنسانية، وإن أخذ في الغرب شكلا موحدا فيما يعرف بالأنا الغربي والآخر من ثقافات أخرى، فإنه اتخذ في العالم الإسلامي أوجُها متعددة بين الأنا المسلم والآخر من ذوي الملل المغايرة، أو تجسيد صورة الأنا والآخر في إطار الاختلاف المذهبي، و"الذي يعتبر الأساس الذي قامت عليه المذاهب الفقهية، والكلامية، والفلسفية، داخل الكيان الإسلامي"[1]، في عصوره الزاهية.

ولا مراء في أن تمظهرات الآخر في سياقه المذهبي، والكشف عن صورته، واستجلاء مضامينها، يعد من الموضوعات الحساسة، التي لم يقف عندها الباحثون وقفة جادة، لكونها تكتنز الكثير من عناصر الواقع، وتفتح بابا للنقاش المستديم، والذي يكون في كثير من الأحيان عقيما، ما لم يتم التخلص "من بطانتة الأيديولوجية والوجدانية التي تضفي عليه طابع العام والمطلق، وتنزع عنه طابع النسبية"[2]، وهو ما حدا ببعض الباحثين إلى إطلاق دعوات، تلح على ضرورة نبذ الفكر الأحادي المرتكز على المفاهيم المكررة والأحكام المقلدة والاستدلالات الجاهزة[3].

---

[1]محمد زاهر جلول: "الأنا والآخر في الممارسة الحوارية الإسلامية"، مجلة الإحياء (المغرب)، العدد 30-31، أكتوبر 2009، ص 239.

[2]محمد عابد الجابري: التراث والحداثة -دراسات ومناقشات-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991، ص 16.

[3]محمد زاهر جلول: المرجع السابق، ص243.

ولعل مما يجدر التنويه به هنا، هو أن مدوناتنا التراثية تحتفظ بإمكانات غير محدودة للكشف عن الرؤى والأحكام والتصورات لدى كل فرقة من الفرق الإسلامية اتجاه غيرها، سيّما وأن كل "طرف دائما ما يتحدث عن الآخر عندما لا يحبه، أو يعتبره عدوا له، أو يخافه، لأن الطرف الآخر يعتبره عدوا له"[1].

ولأن موضوع جدل الأنا والآخر في سياقه المذهبي يعد من المجالات الرحبة التي يصعب تلافي إغراءاتها للباحث المنشغل بتاريخ البنى والأفكار، فحقَّ لنا أن نختار زاوية من زواياه، والتي طالما أسدَل عنها الصمتُ ستاره، وهي علاقة الإباضي بالآخر ممن انضوى تحت لواء الإسلام، انطلاقا من التراث الإباضي المُتغاضى عنه، والمدفوع به في غياهب النسيان، حيث لا تطاله الأيدي لتكشف عن مخرجاته، وإن تعالت مؤخرا نداءات، تلح على ضرورة نفض الغبار عنه، والتي لربما بدأت تلقى آذانا صاغية منذ بضعة عقود من الزمن[2].

وفي ظل التجاذبات التي ميزت علاقة الإباضية بغيرهم، والتي تأدّت –مع مرور الوقت– إلى الإقرار بأن الإباضية هم من أكثر الفرق الإسلامية اعتدالا في نظرتهم إلى الآخرين، وأضحى ذلك من المسلمات التي لا يخامرها الشك، ولا يتسلل إليها الارتياب، و"غدت بمثابة حارس للذاكرة الجماعية"[3]، سيّما وأن أتباع المذهب الإباضي لم يشكلوا في معظم تاريخهم سوى أقلية منتشرة في أطراف العالم الإسلامي؛ مشرقا ومغربا، ولربما كان ذاك هو السر في صمود المذهب، على

---

[1]محمد عابد الجابري: "الأنا" مبدأ للسيطرة... و"الآخر" موضوع له!! هذا في لغة الفكر الأوربي، موقع عابد الجابري، على الرابط: http://www.aljabriabed.net

[2]وفي هذا المقام يمكن الإشادة بجهود وزارة التراث والثقافة في سلطنة عمان في نشر وتحقيق التراث الإباضي، دون أن نغفل كذلك جهود ثلة من المستشرقين الذين لهم اسهامات مشهودة على صعيد البحث، والتنقيب، والتحقيق، أمثال البولندي تادايوش ليفيتسكي.

[3]شمس الدين الكيلاني، "الآخر في الثقافة العربية الإسلامية"، مجلة التسامح (عُمان)، العدد 03، صيف 2003، ص 198.

الرغم من هبوب رياح مذهبية قوية، رامت أن تقتلعه من جذوره، وما تأتّى لها، خاصة في المغرب الإسلامي.

هذه الرقعة النائية عن مركز العالم الإسلامي شهدت تفرّدا مذهبيا، حيث كان ولا يزال المذهب المالكي المتصدر الأول للحياة المذهبية، إلا أن المذهب الإباضي سجل هو الآخر بدوره حضورا متميزا في الخريطة المذهبية المغربية، على الرغم من السيطرة المطلقة للمذهب المالكي، على أنه لم يسع إلى مضادته أو مزاحمته في دياره، ولقد ظلت المنطقة إلى وقت قريب مضرب الأمثال في التعايش المذهبي بين أتباع المذهبين المالكي والإباضي، قبل أن تهب رياح الفتنة[1]، لتكسر هدوء ليل ميزاب الأثيل.

هذه الأحداث وإن تعددت الآراء حول مسبباتها؛ بين من يعزوها إلى حالة الاحتقان، الناتجة عن تردي الأوضاع الاقتصادية، أو التعصب الديني، وعدم احترام الخصوصية المذهبية لكل طرف، أو من يربط بينها وبين مختلف التطورات الدولية

[1]إلا أن ذلك لا ينفي على الإطلاق أن العلاقات بين الطرفين شهدت نوعا من التشنج، في بعض الفترات من التاريخ؛ سواء في المرحلة الوسيطة أو الحديثة، إلا أنها لم تأخذ منعرجا خطيرا على النحو الذي هي عليه اليوم. ويؤكد –بهذا الصدد– العربي مصطفى بن الشيخ أستاذ التاريخ بجامعة الجزائر، والمتخصص في شأن الأقليات في شمال إفريقيا، على أن الوثائق التاريخية، ورسائل الرحالة الأوربيين، أشارت إلى أن الصدامات بين العرب والإباضية بدأت منذ ما يربو عن أربعة قرون؛ بين قبيلة الشعانبة المالكية والإباضية، وأضحت تتجدد كل أربعين أو خمسين سنة، غير أن العلاقة بين الطرفين ظلت مثالا يحتذى به، وبذلت مجهودات حثيثة في سبيل تعزيزها عن طريق تنظيم لقاءات دورية متكررة، منها اللقاء الذي كان من المزمع تنظيمه تحت شعار "التعايش السلمي بين الطائفتين"، سنة 2008، والذي عُلّق لأسباب تتعلق بالإرهاصات المنذرة بالفتنة الأخيرة.
للمزيد انظر عبد الوهاب بن الشيخ عبد الرحمان بكلي: حول أحداث منطقة غرداية، مكتبة البكري، غرداية، الجزائر، د.ت، ص 83؛ ومقال "أحداث غرداية بالجزائر: نزاع طائفي تعود جذوره لأكثر من أربعة قرون"، شبكة الإعلام العربية، الأربعاء: 19 مارس 2014، على الساعة: 2.42م، على الرابط:
http://www.moheet.com .

والإقليمية[1]، إلا أن هذه المبررات لم ترق إلى مستوى الإقناع حيال تفاقم الأزمة، وما انجر عنها من تداعيات.

وكان ذلك من أقوى الدواعي التي حملتنا على المجازفة بمقاربة تاريخية لهذا الملف الشائك، من خلال فحص البِنْيات العقدية والفقهية في ترث أحد طرفيه، ونعني بذلك الطرف الإباضي، يحدونا التساؤل عما إذا كان للمرجعية الإباضية دور في إذكاء النعرات المذهبية، أم أنها على النقيض من ذلك تسهم في تعزيز سُبل التواصل والوحدة، ناهيك عن أهداف أخرى نوجزها فيما يلي:

-فتح أطر علمية بحثية تاريخية، انطلاقا من قناعتنا بأهمية دراسة رصيدنا التراثي المنوّع، وعدم الارتهان للانطباعات العابرة، والعواطف المتأجّجة.

-محاولة الإسهام في إعادة كتابة التاريخ المذهبي من منظور جديد، يكون أكثر قبولا وانفتاحا على تراث الغير، دون تشنّج أو تعصب، وبلا إقصاء أو مصادرة.

-تجذير الوعي بخطورة المنعطف التاريخي الذي تمر به أمتنا، وحجم التحديات التي تواجه عالمنا الإسلامي، الذي أنهكته نيران الصراعات المذهبية، والفتن الطائفية، خاصة المفتعلة منها، بإيعاز من دوائر استخباراتية عالمية.

وبالنظر إلى كون التراث الإباضي شكّل إحدى المسارب المهمة، التي تمكننا من الوقوف على ملامح وتجليات علاقة الإباضية بغيرهم من المسلمين؛ في تفاعلها، وتطورها، وتشابكها.

وإنه بقدر ما يتعين علينا مواجهة سيل الأسئلة التي تنهال علينا، فإننا ينبغي أن نكون أكثر حذرا في صياغة إشكالاتنا، التي على الرغم من أنها تزيد من حدة القلق

[1]عبد الوهاب بن الشيخ بن عبد الوهاب بكلي: المرجع السابق، ص58؛ وقاسم الشيخ بلحاج: حقيقة أزمة غرداية وخارطة طريق معالجتها، موقع ميزاب ميديا، على الرابط: http://www.mzabmedia.com.

والارتباك الذي يساورنا، مما قد نتجشم عناءه لاحقا، إلا أن الأكيد أنها تضعنا –أيضا–في المسار الصحيح، وتمكننا من مجابهة صعاب الموضوع ومستغلقاته، دون تردد أو وَجَل.

ودرءا لمفسدة التطويل نوجز استشكالاتنا في النقاط الآتية:

–إلى أي مدى شكّل حضور الآخر في التراث الإباضي ظاهرة حتمية؟ وإذا كان كذلك، فكيف تم التعامل مع هذا الحضور؟

–هل يمكن القول إن نظرة الإباضي إلى الآخر قد حملت في ثناياها نوعا من الازدواجية بين كون الآخر شريكا له في الدين، وكونه –في الآن نفسه–عُرضة للتبديع والتضليل؟

–إلى أي مدى يمكن الجزم بأن الخطاب التراثي العقدي قد خضع لسلطة الإيديولوجيا السياسية والاجتماعية، بحيث مارست عليه نفوذها وقهرها، حتى ألجأته إلى الوقوع في مستنقع التضليل والتبديع؟

–هل تميزت صورة الآخر في المتخيّل الفقهي الإباضي بالسكونية، أم أنها عرفت نوعا من الحركية والتجدد على مر الزمان واختلاف المكان؟

2–المنهج والرؤية:

نرجو أن يكون كلامنا بمعزل عن كل ادعاء أو مبالغة، إذا قلنا إننا انطلقنا من رؤية متزنة، نروم من خلالها التزام أقصى درجات الحيطة والحذر في قراءة النص التراثي، يحدونا طموح إلى قراءته قراءة صحيحة، بعيدة عن كل أشكال التعصب، والأدلجة، التي لا تنفك عن ضخ القيم والمفاهيم والرؤى المرتبطة بإيديولوجية ما، عبر مسارب شتى، بحيث تسلب من الفرد كما الجماعة حرية التفكير المستقل.

والأكيد –أيضا–أننا نصبو إلى التزام رؤية شمولية متعددة الأوجه والمستويات (سياسية، واجتماعية، وتاريخية مادية عقلية أو حتى كشفية فيضية)، دون الاقتصار على المساحات الضيقة، التي تحول بيننا وبين الفهم العميق لمجريات النص التراثي، في أطره التاريخية، على اعتبار أنه أنتج في فترة زمنية منقضية، تفصلها أحقاب عن الزمن الراهن.

ولا ريب أن المنهج التاريخي بآلياته المتنوعة المرنة: من رصد واستقراء، ونقد وتمحيص، ومقابلة ومقارنة، ووصف وتحليل، وتفسير وتعليل، يعد من أنسب المناهج التي تأخذ بأيدينا إلى الهدف المنشود، لكونه لن يعجزه الكشف عن مكنونات المدونات التراثية بشتى أطيافها. ومع أننا لا نخال أنفسنا قد ألممنا بكل جوانب وآليات هذا المنهج، إلا أننا عكفنا على الاشتغال على أوتار النصوص، عن طريق استحضار كل ما كان ذا نسق واحد، في صورة تتبع واستقراء، ثم الزج به تحت مسطرة النقد والتمحيص، مع الاستعانة بضروب من الوصف، والتفسير، والتحليل، وذلك بدرجات متفاوتة.

3–هيكل الموضوع:

مراعاة لحجم المادة المتحصّلة لدينا، وحرصا منا على تقديمها في قالب سائغ، ونظرا لسعة الموضوع، وتشعّب قضاياه، ارتأينا الاقتصار على محورين رئيسين، قدّرنا أنهما سيعطياننا صورة واضحة عن موضوعنا، الأمر الذي لا يستدعي منا الدخول في متاهات، نحن في غنى عنها.

فأما الفصل الأول فقد خصصناه للشأن العقدي التصوري، وقد تناولنا طيّه خمس قضايا أساسية، وهي: الأسماء والصفات، وخلق القرآن، ورؤية الله، والقضاء والقدر، والوعد والوعيد، مع حرصنا على مقاربتها من زاوية ما يكشف عن الموقف

الإباضي من المختلِف عقديا؛ أيا كان الوصف الذي ألحق به، سنيّا، أو شيعيّا، أو مرجئًا، أو قدريّا، أو جهميّا.

وأما الفصل الثاني فجاء أكثر تناغما وقربا من نبض الواقع التاريخي، لكونه دار بين شقّي العبادات والمعاملات، وهو ما سمح لنا بالوقوف عن كثب على الخصوصية الإباضية في العبادات، كما في المعاملات، وخاصة ما اتصل بالممارسة السياسية، والعلاقات الاجتماعية.

وجاءت الخاتمة كتتويج لمقاربة تاريخية عقدية فقهية، أفضت إلى نتائج فيها شيء من الجدة والطرافة، وآفاق واعدة تدعو الباحثين لارتيادها.

4-الدراسة النقدية:

منذ أن عقدنا العزم على المُضي قدما في إنجاز هذا البحث، وضعنا نصب أعيننا أن نأتي البيوت من أبوابها، إذ كان استبطان الموقف الإباضي من داخله، يقتضي صرف جهد كبير في الاطلاع على المدونة الإباضية؛ هذه المدونة التي تشحّ بها المكتبات العامة، بقدر ما يندر وجودها على شبكة الأنترنت، مما يصعّب من مهمة الباحث الذي ينشد الاستقصاء والإحاطة.

على أن ذلك لم يفُتّ في عضدنا، فتوفقنا -بعون الله وتسديده-إلى تحصيل مصنفات متعددة المشارب؛ ما بين عقيدة، وفقه، وحديث، وتاريخ، وسير، مع بعض القصور الذي لا يسوغ التستّر عليه في الإفادة من مدونة التفسير، والتي من المؤكد أن حضورها كان سيكون له بصمته الخاصة على نتائج البحث.

وتبعا للخطة المنتهجة، فكان من الطبيعي أن تشكّل كتب العقيدة والكلام، عمدة الفصل الأول، وبدرجة أقل كتب الحديث والسير، هذه الأخيرة التي بدا حضورها هنا ثانويا، فيما قفزت إلى المرتبة الأولى في الفصل الثاني، على غرار كتب الفقه

وأصوله، مما كان له أثر بيّن في استجلاء الواقع التاريخي في تفاعلاته الزمانية والمكانية، وفك رموزه وحيثياته.

وإنه من البداهة بمكان أن يضع في حسبانه الباحثُ الذي يروم الغوص في ميدان الدراسات الفكرية الإباضية، إيلاء عناية خاصة بمؤلفات أبي يعقوب الورجلاني (ت 570هـ)، والذي يصفه مؤرخو الإباضية بأنه بحر العلوم الخضم، والسراج المنير، واسع العلم، نافذ البصيرة في شتى المجالات؛ من فقه، وحديث، وعقيدة، وكلام، وفلسفة.

وفيما يتعلق بموضوع بحثنا، فليس أفضل من مصنفه "الدليل والبرهان"، الذي يمكن اعتباره الأساس المتين الذي قامت عليه دراستنا، لما له من أهمية قصوى، بحكم أنه يعد من المصنفات القليلة التي اضطلعت بعرض عقائد الإباضية بأسلوب رصين، وحجة ناصعة، موثقة بالأدلة السمعية، والبراهين العقلية، والتي تدل على سعة اطلاعه، وتنوع معارفه، وقدرته على توظيفها في تحاوره مع المخالفين من الأمة. وإن هذا الثراء والتنوع هما الميزة ذاتها التي طبعت مؤلفه الثاني، والموسوم "بالعدل والإنصاف". ولن نغادر الورجلاني دون التعريج على ما أنتجه في حقل علم الحديث، يشهد لذلك كتابه: "الترتيب في حديث الرسولﷺ"، والذي ضمّنه مسند الإمام الربيع بن حبيب (ق 2هـ)، والمعدود لدى الإباضية من أصح كتب الحديث، وأعلاها سندا.

وحري بنا -أيضا-أن ننوه برسالة تبغورين الملشوطي (ق 6هـ)، هذه الأخيرة أعطت صورة واضحة عن مدى تطور علم الكلام في المغرب الإسلامي في هذه المرحلة، لاشتمالها على عدد من المسائل التي أثيرت في عصر المؤلف، أمكننا من خلالها الاطلاع على نوع السجال الدائر آنذاك، على اعتبار أن الرسالة اضطلعت بمهمة الرد على مختلف الفرق التي كان المؤلف معاصرا لها.

ولا يختلف الأمر بالنسبة لأبي عمار الكافي (ت قبل 750ه) صنو الورجلاني، صاحب كتاب "الموجز"، والذي يقع في جزأين، ويتميز بأسلوب عال، ومنهج كلامي متماسك، ممّا أكسب المدرسة الكلامية الإباضية خبرة في مجال المناظرة والرد على المخالفين.

ولا يفوتنا –بهذا الصدد–التنويه ببعض المصادر المشرقية، والتي كانت رافدا هاما في مقاربتنا للموضوع، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، كتاب "الكشف والبيان" لمؤلفه محمد بن سعيد القلهاتي (ق 6ه)، والذي لم نتوصل سوى بسفر يسير منه، تناول فيه اعتقادات المعتزلة، والقدرية، والصفاتية، والحشوية. وتكمن قيمة هذا الكتاب في أن مباحثه عرضت لوجهة نظر الإباضية بشأن كافة الفرق الإسلامية.

حتى إذا أخذنا في الفحص عن بعض المصادر المتأخرة، فلا يمكن بحال إغفال ما جادت به قرائح كل من الإمام محمد بن يوسف طفيش (ت 1332ه)، في مؤلفه "الجامع الصغير"، والإمام عبد العزيز الثميني (ت 1223ه) صاحب "معالم الإيمان"، والذي يعد من أهم ما أنتجه الفكر الإباضي. ولن يعزب عنا كذلك كتاب "مشارق الأنوار"، لمؤلفة عبد الله بن حُميد السالمي (ت 1332ه). فهؤلاء كانوا بمثابة الوعاء الذي احتفظ بنتاج أسلاف الإباضية، وحملوا على عاتقهم لواء التجديد في أسمى معانيه.

أما عن المصنفات التي نهل منها البحث في شطره الثاني، فكان أكثر معتمدنا على تصانيف الفقه، وأهمها: "الإيضاح" للشماخي (ت 792ه)، وهو كتاب شامل لجميع أبواب الفقه بأدلتها الشرعية، مع بيان مواطن الخلاف في بعض القضايا، ثم الجوامع الفقهية، وأبرزها جامع ابن بركة (ت 363ه)، فضلا عن كتاب "شرح النيل وشفاء العليل"، لمحمد بن يوسف طفيش، وكتاب "الورد البسام في رياض الأحكام"، لعبد العزيز الثميني، وجوابات عبد الله السالمي.

وغني عن البيان –على صعيد المصادر التاريخية–أن الإباضية كان لهم اهتمام منقطع النظير في توثيق سير شيوخهم الأوائل، سيّما بعد سقوط الدولة الرستمية، وانزياحهم إلى صحراء الرمل، هناك حيث انبروا للتأليف في هذا الفن، ووضعوا الأسفار الضخمة، والتي كان لدراستنا هذه نصيب منها؛ كطبقات الدرجيني (ت 670هـ)، وسير أبي زكرياء (ت 474هـ)، والشماخي (ت 928هـ).

على أن الحديث عمّا تم إنجازه من دراسات حديثة ذات صلة بموضوعنا، يظل من غير طائل، لأننا لم نقف سوى على نُتَف وشذرات متفرقات، لم نهمل الاستئناس بها، والإفادة منها، ولو على نطاق ضيق، نذكر منها على سبيل المثال: كتاب "البعد الحضاري للعقيدة الإباضية"، لفرحات جعيبري، و"الفكر السياسي عند الإباضية"، لعدون الجهلان.

الفصل الأول:

الإباضية والآخر في العقائد والتصورات

أولا: الأسماء والصفات

ثانيا: خلق القرآن

ثالثا: رؤية الله

رابعا: القضاء والقدر

خامسا: الوعد والوعيد

إنَّ دراسة خبايا العلائق بين الإباضية وغيرهم من المسلمين بمعزل عن العقيدة يعد عملا قاصرا، إذ تعتبر هذه الأخيرة إحدى المرتكزات الأساسية التي يستند إليها الإباضية في تأطير وتحديد المراتب الدينية لمخالفيهم من المسلمين، والتي تتراوح بين الإيمان والكفر أو حتى الشرك، كما ساهمت العقيدة في تبلور الإشكالات الكلامية التي استمدت هي الأخرى مرجعيتها من التفاعلات السياسية والاجتماعية والتاريخية، وترتبت عنها نقاشات –ارتقت إلى العنف اللفظي أحيانا– كشفت عن فحوى العلاقة الإيديولوجية بين الإباضية وباقي التيارات الإسلامية، والتي كان –في الغالب– التعصب سيد الموقف فيها إلا أنها عبّرت عن تواصل فكري خصب، ساهم في فتح آفاق بحثية ذات علاقة وشيجة بالنص كمسائل التوحيد والإنسان.

أولا–الأسماء[1] والصفات[2]:

حظيت مسألة الأسماء والصفات باهتمام بالغ من قبل علماء الإباضية المتبحرين في أصول الدين[3]، والذين أبدو همة عالية في الذَّبِ عن عقائدهم في هذا

---

[1]الأسماء: جمع اسم وهي مشتقة من السُّمُوْ والارتقاء عند البصريين ومن السِّمَةُ وهي العلامة عند الكوفيين. انظر محمد بن يوسف طفيش: الجامع الصغير وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، 1986، ج1، ص 56.

[2]الصفات: جمع صفة وهي الحالة التي يكون عليها الشيء من حيلته ونعته بالسواد والبياض والعلم والجهل، أما اصطلاحا هي ما دلَّ عن الذات مع اعتبار معنى توصف به. انظر فرحات جعيبري البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، مكتبة الاستقامة، ط4، الجزائر،2004، ص، 227؛ وأبو محمد عبد الله بن حميد السالمي: مشارق الأنوار، تحقيق عبد الرحمان عميرة، دار الجيل، بيروت، 1989، ص342.

[3]لعب عيسى بن علقمة المصري دورا مهما في نشأة المعتقد حول الصفات في القرن الثالث هجري وقد بلغ الاهتمام بهذه القضية أوجه في القرن الخامس والسادس الهجريين خاصة مع تبغورين الملشوطي وأبو عمار الكافي وأبي يعقوب الورجلاني. انظر بيير كوبرلي: مدخل إلى دراسة الإباضية وعقيدتها –بحث مقارن في العقيدة الإباضية في بلاد المغرب وعُمان–، ترجمة عمَّار الجلاصي، مكتبة الظامري للنشر والتوزيع، 2010، ص 249.

المضمار وذلك باستحضار عقائد مخالفيهم والرد عليها "إيمانا منهم بان كلام الخصم يستلزم محذورا وجب دحضه وإبراز وجه الحق فيه"[1]، وهو ما يعبر في المحصلة عن وجهة نظرهم اتجاه عقائد مخالفيهم.

وقد وردت في أسماء الله من الآيات والأحاديث ما يستحق الخوض في شأنها[2]، إذ يُقر الإباضية بأن أسماء الله قديمة وهي توقيف من الشارع لا يجوز إطلاقها إلا إذا ورد فيها إذن من الشارع[3]، مظهرين اتفاقا مع جل الطوائف الإسلامية عدا المعتزلة الذين اعتبروا أنها مخلوقة[4].

وبهذا فإن أسماءه لم تكن محل سجال كبير بين الفرق خلافا للصفات والتي احتدم النقاش حولها، فالمتصفح لأمهات المصادر الإباضية يلمس ذلك الاهتمام بالعقائد "الأشاعرة" المتعلقة بصفات الله الذاتية[5]، وكذا عقائد "المشبِّهة"، و"المجسِّمة"،

---

[1]علي يحي معمر: الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث، وزارة التراث القومي والثقافة، ط3، سلطنة عمان ،2000، ص 14.

[2] كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180].

[3]السالمي: مشارق الأنوار، ج1، ص341؛ وطفيش: الجامع الصغير، ج1، ص 54.

[4]شكلت هذه المسألة نقطة خلافية جوهرية بين المعتزلة والإباضية لذلك فإن حضورها لم يقتصر فقط على المصنفات الكلامية بل تعد إلى المستوى العملي حيث كانت مثار مناظرات بين الطرفين كالتي أدارها أبو نوح سعيد بن زنغيل (حي في ق4ه) بين يدي المعز لدين الله الشيعي (ت 365ه)، للمزيد انظر أبا زكرياء يحي بن أبي بكر: سير الأئمة وأخبارهم، تحقيق إسماعيل العربي المكتبة الوطنية، الجزائر، 1979، ص 149؛ وأبو خزر يغلى بن زلتاف: الرد على جميع المخالفين، تحقيق ونيس عامر، المكتبة الإباضية الشاملة، 2003، ص46.

[5]صفات الذات: كالعلم والقدرة والإرادة وهي التي لا تجامع ضدها في الوجود كالجهل والعجز والإكراه. انظر السالمي: مشارق الأنوار، ج1، ص.342.

بخصوص صفاته الخبرية[1]، ووقوفهم على مختلف الهَنَات التي وقعوا فيها في تقرير عقائدهم في هذا المجال.

فالأشاعرة –في نظرهم–جانبوا الصواب حين زعموا أن صفات الله ﷻ قديمة زائدة عن الذات قائمة بها[2]إذ لا يصح أن تكون حالة بالذات لأن ذاته ليست محلا للأشياء[3].

ويشدد الإباضية اللهجة في الَّرد على الأشاعرة حتى أنهم ضاهوا قولهم بقول النصارى والذين كفروا[4]، ولا غرو أن مثل هذه المواقف جاءت كردة فعل على ما تعرض له الإباضية من تشويه من قبل التيارات الأخرى خاصة الأشاعرة الذين جمعوا الإباضية ودعاة التعطيل والنفي في سلة واحدة.

وتجدر الإشارة أن الصفات من بين الأسباب القوية التي أدت إلى تحول الأشعري (ت 324ه) عن مذهب المعتزلة ناهيك عن الحضور القوي لهذا المذهب في الأوساط السنية في المشرق والمغرب[5].

والإباضية في إطار تقريب المسافات بينهم وبين مختلف التيارات الإسلامية لا يجدون غضاضة في استعارة مناهج غيرهم كالمعتزلة الذين حذو حذوهم في تقرير

---

[1]الصفات الخبرية: وهي التي أخبر بها المولى ﷻ عن نفسه؛ كالوجه واليدين وغيرها. كقوله تعالى: ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: 75]. انظر أبا الخزر يغلى بن زلتاف: الرد على جميع المخالفين، ص47.

[2]أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني: الدليل والبرهان، تحقيق سالم بن حمد الحارثي، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان ج1، ص62.

[3]السالمي: مشارق الأنوار، ج1، ص347.

[4]السالمي: مشارق الأنوار، ج1، ص353؛ والورجلاني: الدليل والبرهان، ج1، ص56.

[5]يؤكد كوبرلي على أن النجاح الذي حققه الأشاعرة في منافحة الشيعة في بلاد المغرب منحهم شعبية كبيرة وهذا ما أدى بالورجلاني وغيره من علماء الإباضية إلى التعرض وبشدَّة إلى عقائدهم. انظر كوبرلي: المرجع السابق، ص 258.

الصفات الذاتية، ولا ريب أن هذا التوافق بين الفرقتين يرجع إلى كثرة المناظرات خاصة في بلاد المغرب[1].

أما فيما يخص الصفات الخبرية فإن الإباضية سلكوا مسلك المعتزلة في تأويل الآيات المتشابهات بالاعتماد على "المجاز"[2]، وعلى "العرف اللغوي"[3]، درءًا للمحذور وتفادي مشابهة الله ﷻ بخلقه كما فعلت "المشبِّهة" ومن انضوى في زُمرتهم من أهل السنة[4]، ويسوق الإباضية من الأحاديث النبوية والأقوال المأثورة عن صفوة الصحابة ما يدين منهجهم في فهم الآية حسب الظاهر اللغوي أو التوقف أوردها الربيع بن حبيب في مسنده، من ذلك ما روي عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك أن الرسولﷺ قال: "يُوشِكُ الشِّرْكُ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْ رَبْع إِلَى رَبْعٍ، وَمِنْ قَبِيلَةٍ إِلَى قَبِيلَةٍ. قِيلَ يَا رَسُولَ الله: وَمَا ذَلِكَ الشِّرْكُ؟ قَالَ: "قَوْمٌ يَأْتُونَ مِنَ بَعْدِكُمْ يَحُدُّونَ الله بِالصِّفَةِ"[5].

---

[1] من بينها المناظرات بين المهدي النفوسي والمعتزلة في عهد عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم ومناظرات أبي خزر يغلى بن زلتاف في مصر. انظر أبا زكرياء يحي بن أبي بكر: سير الأئمة وأخبارهم، ص 70، 71، 154؛ وعبد اللطيف بن عبد القادر الحفظي: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة، أسبابه ومظاهره، دار الأندلس الخضراء للنشر، جدة، 2000، ص338.

[2] فرحات جعيبري: المصدر السابق، ص268.

[3] المرجع نفسه: ص273، يؤول الإباضية اليد "بالغلبة، و"القدرة" مصداقا لقوله تعالى: ﴿ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [البقرة: 235]، كما تطلق على "النعمة و"المنة" قال تعالى: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح: 10]. أنظر تبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي، تحقيق ونيس عامر، المكتبة الإباضية الشاملة، ص62، 64، 65.

[4] يجزم الإباضية على أن نسبة السنة إلى المشبِّهة هو من الأمور التي لا يمكن نكرانها بالنظر إلى المؤلفات والرسائل التي تفصح عن توجهم خاصة في بلاد المغرب كمؤلفات ابن أبي زيد القيرواني، بالإضافة إلى أن دعوى التشبيه والتجسيم تظهر جلية في أوساط العامة، كما تؤكد بعض الإفادات أن الإباضية لطالما نظروا بعين الرضا على بعض الإجراءات الجزرية التي أقدم عليها المهدي بن تومرت ضد دعاة التشبيه من أهل السنة. انظر الورجلاني: الدليل والبرهان، ج2، ص101؛ وصولة الغدامسي وأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي: الحوار المالكي الإباضي، تحقيق العربي بن علي بن ثاير، وزارة التراث والثقافة، عمان،2006، ق2، ص 187،188.

[5] أبو يعقوب بن إبراهيم الورجلاني: كتاب الترتيب في الصحيح من حديث الرسول ﷺ، ص 364.

ومن أقوال الصحابة ما أثر عن عبد الله بن العباسﷺ أنه قال: "لَا تَمْضِي اللَّيَالِي والأَيَّامُ حَتَّى يَتَفقّهَ قَوْمٌ فِي الشَّرَائِعِ، وَعَنْ تَوْحِيدِ الله هُمْ غَافِلُونْ، قَوْمٌ يَحُدُّونَ رَبَّهُمْ بِالصِّفَةِ، وَيُسَمُّونَ مَنْ خَالَفَهُمْ كَافِرِينَ"[1].

كما لم يغفلوا عن مناقشة آراء علماء السنة في الصفات الخبرية خاصة الاستواء وإنكارهم لمنهج الإمام مالك بن أنس (ت 179ه) ومنهجه القائم على التوقف وترك التأويل فما جاء به من "أَنَّ الاسْتِوَاءَ مَعْلُومْ وَالكَيْفِيَةُ مَجْهُولَةُ وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبْ وَالسُؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةُ" –هو في نظرهم– مِنْ عَجَائِبِهِ لِلسَّائِلِ إِنْ سَأَلَهُ عَنْ أَمْرِ دِينِهِ فَقَالْ: "السُؤَالُ عَنْهُ بدعة[2]"، ويقول أحد الباحثين الإباضيين إن إثبات الصفات على النحو الذي قال به السنة ما هو إلا مناورة للتملص من إلزامات التشبيه[3].

كما نلمس حضورا لآراء أحمد بن حنبل (ت 241ه) و"الذي له –كما يقول القلهاتي– اعتقادات في التشبيه والغلو أعظم من سائر المشبهة"[4]، كما يعتبر من أبعد الناس عن التأويل[5].

واختلف الإباضية فيمن شبه الله تعالى فهناك من قالوا إنه كافر منافق لم يرق إلى درجة الشرك[6].

---

[1] المصدر نفسه، ص373.

[2]أبو سعيد محمد بن سعيد القلهاتي: الكشف والبيان، تحقيق محمد عبد الجليل، حوليات الجامعة التونسية، العدد،18،1980، ص 183.

[3]زكريا المحرمي: قراءة في جدلية الرواية والدراية عند أهل الحديث، مكتبة الظامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان،2004، ص 181.

[4]القلهاتي: الكشف والبيان، ص 196.

[5]مما يذكره الإباضية عن الإمام أحمد بن حنبل أنه صرح بـــتأويل ثلاثة أحاديث فقط: قوله عليه الصلاة والسلام "قَلْبُ المُؤْمِنِ بَيْنَ اصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَحْمَانِ"، و"الحَجَرُ الأَسْوَدُ عَيْنُ الله عَزَّ وجَلَّ"، "وإِنِي لأَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَانِ مِنْ جَانِبِ اليَمِينِ"، إلا أنَّه لم يتأوَّل جهة الفوق. انظر صولة الغدامسي وأبا العباس أحمد بن سعيد الشماخي: الحوار المالكي الإباضي، ق2، ص 184.

[6]القلهاتي: الكشف والبيان، ص165.

وهناك من مال إلى خيار التشريك -كالإباضية النُّكَار-[1]، وذلك بالاستناد على قول نسب لعبد الله بن العباس يجزم فيه على أن "مَنْ زَعَمَ أَنَّ لله خِنْصَرًا وَبِنْصَرًا فَقَدْ أَشْرَكَ، لِأَنَّ الله لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ"[2].

ثانيا-خلق القرآن:

إن المتتبع للتاريخ الفكري والديني الإسلامي لا يمكن أن يغض الطرف عن مسألة خلق القرآن والتي أضحت معضلة شغلت العام والخاص "وتجاوز فيها السجال حدّ القلم إلى حدّ السّياط"[3]، إذْ تعتبر من الموضوعات الهامة التّي بحثها التيار العقلاني في محاولة للخروج من بوتقة النص وفك الارتباط به، وقد تركت أثرا بالغا لدى كل الفرق خاصة المناوئة لهذا التيار والمتمسكة بالنص كخيار وحيد لتقرير العقيدة.

والإباضية كغيرهم من الفرق لم يكونوا في منأى عن هذا التجاذب بحكم مشاركتهم للمعتزلة في النظر الاعتقادي[4] لهذه القضية، ويحسن الذكر أن إباضية

---

[1]الورجلاني: الدليل والبرهان، ج1، ص 101.

[2]إلا أن معظم الإباضية لا يميلون إلى إطلاق مثل هذه الأحكام على مخالفيهم سيما أنهم لم يخرجوا عن المِلَّة إلا أنَّهم أخطأوا لما تأولوا الكتاب وأثبتوا لله تعالى ما ورد في القرآن مما يوهم التشبيه مع اعتقادهم التنزيه وقد يطلقون عليهم اسم المشبِّهة لا سيما عندما تتخذ مواقف الجدل بعض صور العنف الكلامي، لذلك فإنّنا نجد من ألّف رسائل يرُد فيها على من قال بشرك المشبهة كمحبوب بن الرحيل مثلا. انظر الورجلاني: كتاب الترتيب في الصحيح من حديث الرسول ﷺ؛ وبثينة الجلاصي: التبديع والتكفير في الخطاب الأصولي الإباضي ضمن كتاب النص والتأويل في الخطاب الأصولي آليات القراءة وسلطة التناص، دار رؤية للنشر والتوزيع القاهرة، 2014، ص220؛ وعلي يحي معمر: المرجع السابق، ج2، ص 114

[3]فرحات جعيبري: المرجع السابق ص342.

[4]من الواضح أنّ موقف الإباضية كان وليد التأثر المعتزلي إذ لم يثبت تعرض الشيوخ الإباضية الأوائل أمثال جابر بن زيد وأبو عبيدة بن أبي كريمة والربيع بن حبيب لهذه القضية وأول من قال بخلق القرآن من الإباضية هو عبد الله بن يزيد الفزازي، ويذهب الدكتور خليفة النامي أن جميع وجهات النظر الإباضية في القضايا العقدية كانت قد استقرت لديهم منذ وقت طويل؛ أي قبل تبلورها لدى المعتزلة عدا مسألة خلق القرآن والتي خضع علم

المغرب كان لهم قصب السبق في الولوج إلى ساحة السجال الفكري عكس إباضية المشرق الذّين انتهى بهم النقاش إلى العدول عن القول بخلق القرآن[1]، ويعزوا البعض هذا التحول إلى حملات المطاردة والملاحقة التي شملت المعتزلة وكل من عاضدهم في القول بخلق القرآن بعد تولي المتوّكل (ت 248ه)[2] لزمام الحكم[3].

ولم يختلف الوضع في المغرب عما كان سائدا في المشرق فرسالة أبي اليقظان محمد بن أفلح[4] في خلق القرآن كانت بمثابة ردة فعل على سوء المعاملة التّي تلقها

الكلام الإباضي فيها لتأثير المعتزلة بشكل واضح وجلي. انظر فرحات جعيبري: المرجع السابق، ص 349؛ وعمرو خليفة النامي: دراسات عن الإباضية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001؛ ص 189، 190.

[1]صابر طعيمة: الإباضية عقيدة ومذهبا، دار الجيل، بيروت، 1986، ص100.

[2]هو الخليفة العباسي العاشر بويع له لست بقين من ذي الحجة سنة 232ه، ازداد نفوذ الأتراك في عهده أظهر الميل إلى السنة ونصر أهلها وأنهى فتنة محنة خلق القرآن، وأخرج أحمد بن حنبل من السجن وخلع عليه. واستقدم المحدثين إلى سامراء وأجزل عطاياهم، وقيل إنه قتل العديد من أعلام المسلمين ليبقي على حكمه، قتل على يد ابنه المنتصر سنة 248ه. انظر جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي: تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد غسان عزقول وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومركز منهاج للدراسات والتحقيق العلمي، ط2، قطر، 2013، ص 537 وما بعدها.

[3]أحمد الخليلي: الحق الدامغ، المكتبة الإباضية الشاملة، ص 106.

[4]خامس الأئمة الرستميين تولى زمام الحكم في ظروف صعبة إلا انه نجح في تهدئة الأوضاع ودخول العاصمة «تيهرت» في سنة (268ه) وتجنب سياسة التعصب وتفضيل قبيلة بعينها على غيرها، وجلس لبحث شكاوى رعاياه والبت فيها بنفسه، واستعان بمجلس الشورى الذي ضم إليه شيوخ القبائل ووجهاءها، فاستقرت الأوضاع، وهدأت النفوس، وظل «أبو اليقظان» يدير دفة الأمور في دولته حتى وفاته في سنة 281ه، أما عن حياته العلمية فمما أثر عنه أنه كان محبا للعلم حتى أن الناس اتخذوا مجلسه كالمسجد كما له تآليف في الرد على أهل الخلاف. أنظر الدرجيني: طبقات المشايخ، ج1، ص83،84؛ وابن الصغير المالكي: أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص102؛ ومحمد عيسى الحريري: الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي –حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160–269ه) –، دار القلم للنشر والتوزيع، ط2، الكويت، 1987، ص170، 171.

في المشرق، ناهيك عن حملات المطاردة التي شنها السنّة ضد المعتزلة والإباضية والدفع بهم خارج القيروان[1].

ويبدوا أن البعد السياسي ما فتئ "يجيب عن هموم اجتهادية تتعلق بالعقيدة"[2]. فهذا الورجلاني (ت 570ه) افتتح محور خلق القرآن بإلقاء اللائمة على أهل الحديث الذين سمحوا–في نظره–بتفشي البدعة في أوساط المسلمين واحتضانهم للمشبوهين كأبي شاكر الديصاني، هذا الأخير ألقى بفكرة قدم القرآن وكانت سببا في تشرذم الأمة واختلافها حول كتاب ربها[3].

وبالعودة إلى جوهر القضية فبالرغم من أن السياسة كانت عاملا محركا لها في بعض الأحايين، إلا أن ذلك لا ينفي كونها مسألة عقدية أدلت كل التيارات الإسلامية بدلوها فيها فهذه الأخيرة وإن جرى الاتفاق بينها على أن الله متكلم إلا أنها اختلفت فيما إذا كان القرآن الذي يدل على كلام الله مخلوقا أم غير مخلوق[4]، فإذا كان الإباضية والمعتزلة وبعض الشيعة قد حسموا أمرهم لصالح الخلق فإن الأشاعرة أقروا بقدم القرآن أما الحروف والورق فهي حادثة[5]في حين ذهب الحنابلة إلى كونه قديما بحروفه وألفاظه[6]، وهذه الآراء تؤسس للانتفاء الخلق عن القرآن.

---

[1]منصف قوجة: تاريخ الإباضية الديني والسياسي من القرن الأول هجري إلى القرن السادس هجري، الدار التونسية للكتاب، تونس،2014، ص 124.

[2]بثينة الجلاصي: المرجع السابق، ص 215.

[3]الورجلاني: الدليل والبرهان، ج1، ص 30.

[4]أورهان أتش: الإباضية من مصادرها، ترجمة سعيد لحاج، المناهج بحوث ودراسات، الجزائر،2014، ص 143.

[5]فرحات جعيبري: المرجع السابق، ص 396.

[6]عبد العزيز بن إبراهيم الثميني: معالم الدين، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، 1986، ج2، ص9.

ولذلك فإنّ الإباضية أظهروا براعة في الرد على مخالفيهم بالاستدلال القائم على الاستقراء والقياس في آن واحد والربط بين النتيجة والاستقراء[1]، نلمسها بشكل جلي في ردود أبي عمار الكافي (ت 569ه)، وكذا تبغورين بن عيسى بن داوود الملشوطي (ق 6ه)، و"التي تعتبر بمثابة امتداد لمقاربات أبي اليقظان"[2]، ركزت في عمومها على تحديد ماهية القرآن والكتب السماوية، واعتبارها أشياء حادثة ومخلوقة وبذلك يمكن أن تكون في حد العدم والتلاشي[3]، وفي هذا إنكار على من أقر بقدم القرآن والذي يتنافى ومبدأ التوحيد و التنزيه المطلق لله تعالى أما فيما يخص الأدلة النقلية فإن أبا عمار انتهج أسلوب مقارنة الأفعال الواردة في القرآن الكريم فيما يتعلق بالقرآن مع الأفعال المتعلقة بالمخلوقات[4].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الردود شكّلت حاجة ملحة لإقرار الرأي الصائب الذي لا يدانيه الخطأ، كما تنهض دليلا على التشدد الذي يبديه الإباضية في رفض الاختلاف في هذه القضية، وهو ما يفسر الحدَّة التي ميزت خطاباتهم التي تراوحت مستويات التبديع فيها من حدود التكفير نعمة إلى التكفير المفضي إلى الشرك نستشفها في ثنايا النقاشات المثارة.

ولربما لن نجد مثالا أبلغ من كلام تبغورين الملشوطي (ت 6ه) في معرض رده على من قال بقدم القرآن "وأما من زعم أنه صفة له لم يزل بها كالعلم والقدرة

---

[1]بكير بن سعيد أعوشت: دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، مكتبة وهبة ط2، القاهرة ،1988، ص86.

[2]بيار كوبرلي: المرجع السابق، ص 307

[3]تبغورين: أصول الدين، ص146، 147؛ وأبو عمار الكافي: الموجز، خرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرحمان عميرة، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت، ج2، ص 142، 143.

[4]من قبيل ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر: 1]. يقابلها في غير القرآن من الخلق ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِالْغَيْبِ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: 24]. أنظر الكافي: المصدر السابق، ج2، ص 144.

فيلزمه أن يكون تكلم في أزليته، وكلم موسى لم يزل فيكون ثلاثة أشياء لم يزالوا المُكلَّم والكلام والمُكَلِمُ الله وهذا هو الشرك بالله صراحا، ويلحقون بالنصارى إذ يقولون عيسى روح الله وكلمته ولا يكون روح الله وكلمته مخلوقا، ويقول هؤلاء كيف يكون وحيه وكلامه مخلوقا وحذو حذوهم حذو النعل بالنعل"[1]، ولم يختلف الأمر عند الورجلاني الذي ألزم خصمه إنكار نزول القرآن، والذي يعد من موجبات الشرك حيث ثبت برد شيء من أفعال الله الجائزة عليه وهي إنزال الكتب وإرسال الرسل[2]، وجاء قوله "فيا سبحان الله من قوم أنكروا نزول القرآن مثل أهل الأوثان"[3].

وهناك من نسب إلى بعض الحنابلة أقوالا قطع بشركهم من خلالها تناقلتها المصادر الإباضية[4] بالرغم من تبرأ الحنابلة منها[5].

ويأتي خطاب صاحب الموجز أخف وطأة من سابقيه والذي حاول من خلاله الحفاظ على النهج العام الذي سار عليه معظم الإباضية مع أنه لم يخلوا من نبرة

---

[1] تبغورين الملشوطي: أصول الدين، ص146.

[2] السالمي: مشارق الأنوار، ج2، ص146.

[3] الورجلاني: الدليل والبرهان، ج1، ص73.

[4] ومن ذلك ما ذكره السالمي عن بعض علماء الإباضية " وخالفت الحنابلة .... وقالوا إنّ كلامه تعالى حروف وأصوات قائمة بذاته وبالغوا في ذلك حتى قال بعضهم جهلا أن الجلد والغلافة قديمان وهؤلاء مشركون وأنهم أجازوا تعدد القدماء وهذا من ذلك الباب وهو شرك أيضا". أنظر السالمي: مشارق الأنوار، ج1، ص59.

[5] لخص الحافظ ابن القيم الجوزية موقف الحنابلة من الافتراءات والالتباس الذي طالهم في نونيته المشهورة فقال:

ولَـــقَـــدْ أَتَى بِصَوَابِـــــه فِـي نَظْمِـــــهِ ... مَـنْ قَـالَ قَـوْلَ الـحَـقِ غَـيْـرَ جَـبَـــانِ

إنَّ الـــذي هُـــوَ فِـــي المَـصَاحِـفِ مُثْـبَـتٌ ... بِأَنَامِلِ الأَشْيَـــــاخِ والشُّبَّـــــــانِ

هـوَ قَـــــوْلُ رَبِّـــي آيُـــهُ وَحُرُوفُـــهُ ... وَمِـــدَادُنَـــا وَالـرَّقُ مَـخْـلُـوقَـــــانِ

فَشَـفَى وَفَـرَّقَ بَيْـنَ مَتْـلُـوٍ وَمَـصْـ ... ـنُـــوعٍ وَذَاكَ حَـقِيقَـةُ الـعِـرْفَـانِ

الكُـلُ مَخْـلُوق وَلَيْـسَ كَـلَامُـهُ ... مَتْـلُـوً وَمَـخْـلُوقًـا هُـمَـا شَـيْئَـانِ

فَعَلَيْـكَ بِالتَفْصِيـلِ والتَمْيِيـزِ فَالْـ ... ـإِطْـلَاقُ وَالإِجْمَـالُ دُونَ بَـيَـانِ

نظر أبا عبد الله بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، تحقيق محمد بن عبد الله العريفي وآخرون، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع د.ت، ص236، 237.

الاستهجان والتضليل، ففي نظره لا يمكن رمي المخالفين بالشرك إن زعموا أنّ القرآن ليس بمخلوق وإن لم يقولوا بقدمه مع الله تعالى[1].

ولا ريب أن مثل هذه الأحكام الانفعالية جاءت بمثابة ردة فعل على ما تجرعه الإباضية من تبعات موقفهم المآزر للمعتزلة، فما طال هذه الأخيرة من تهم وأحكام قاسية[2] لم يسلم منها الإباضية خاصة بعد أفول نجم المعتزلة الذين خلَّفوا تركة فكرية ثقيلة تحملوا أوزارها.

ثالثا–رؤية الله:

هي واحدة من القضايا التي ترتبت عن تباين الرؤى بين الفرق الإسلامية حول صفات الله تعالى وتأويل المتشابهات، أسفر هذا التباين في النهاية عن تيارين أحدهما يعتنق فكرة إمكانية رؤية الله يمثله جمهور السنة والأشاعرة، والآخر يدين بنقيضها ممثلا في المعتزلة والشيعة والإباضية.

ولا مِراء أن الإباضية لم يدخروا جهدا في الدفاع عن تصورهم حفاظا على العقيدة الحقة من الذين لم ينالوا قسطا وافرا من المعرفة بالله وصفاته –حسب زعمهم–كما أنهم لم يحيدوا عن منهجهم المعتاد القائم على المزاوجة بين النقل والعقل "وتدعيم النص اللغوي المتشابه بالدليل اللغوي المتمثل في لغة العرب

---

[1] الكافي: الموجز، ج2، ص275.

[2] منها ما أثر عن الإمام أحمد بن حنبل من تكفير للقائلين بخلق القرآن أو المتوقفين الذين لم يبتوا في المسألة نفيا أم إثباتا، إضافة إلى ما نقلة اللالكائي عن السلف من تكفير للجهمية والمعتزلة وكل من قال بخلق القرآن، نقل ذلك عن خمسمئة وخمسين إماما. انظر حمود بن عبد الله بن حمود التويجري: تنبيه الإخوان على الأخطاء في مسألة خلق القرآن، دار اللواء للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، 1984، ص39؛ وعبد الله ابن فوزان بن صالح الفوزان: المحنة وأثرها في منهج الإمام أحمد بن حنبل، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية 2010، ص37؛ وأبو القاسم عبد الله ابن حسن بن منصور الآبر اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن تبعهم، علق عليه نشأة كمال المصري، دار البصيرة، الإسكندرية، دار الآثار، صنعاء، د.ت، ج1، ص212 وما بعدها.

الجاهلية"[1] فتحكيم هذا المنهج العادل في –نظرهم–يثبت قطعا أنّ هذه القضية لا مجال لتعدد الآراء حولها وأن ما جاءت به معظم التيارات لتدعيم موقفها ما هي إلا اجتهادات خاطئة نابعة عن فهم خاطئ ناتج عن سوء استخدام المنهج.

وبالرغم من أن هذه القضية لم تتجاوز المستوى النظري العلمي بين العلماء[2] ولم يعيروها وافر الاهتمام[3]، على غرار مسائل عقدية أخرى "كخلق القرآن" إلا أنّهم يدرجونها ضمن نطاق "ما لا يسع جهله" في العقيدة[4]، وهذا التصنيف ترتبت عنه أحكام تمس الطرف المخالف تحتد أحيانا وتلين أحيانا أخرى.

فإذا كان المثبتون ربطوا الرؤية بوجود الله بحيث أنّ كل موجود يصح أن يُرى فإن الإباضية "اتَّخذوا من هذه الحلول منطلقا للسُّخرية"[5]، لأن إثبات الرؤية بدليل الوجود يعني بالضرورة تحديد الزمان والمكان وهو ما يتماشى ومقتضى التجسيم والذي يعد حتمية من حتميات الشرك[6]، فهذه الدعوى –كما يقول الورجلاني–" تنتقض عليهم باللَّمس وإن ادعى مدَّع أنهم يلمسون إلههم ويذوقونه ويشمونه بدليل الوجود لكان أشبه"[7].

---

[1]بكير سعيد أعوشت: المرجع السابق، ص 57.

[2]فرحات جعيبري: المرجع السابق، ص 340.

[3]يعد أبو نوح سعيد بن زنغيل (ق 3هـ) –والذي تحول من المالكية إلى الإباضية–أول من تعرض لهذه القضية في بلاد المغرب إذ لا يظهر أثر للنقاشات حول هذه المسألة خاصة وأنّ الأشعري لم يذكرها ضمن عقائد الإباضية بل فقط كعقيدة مشتركة بين الخوارج ثم بدت هذا النقاشات أكثر نضجا في القرنين الخامس والسادس هجريين حيث طغت لهجة الجدال التي تفند فرضيات القائلين بالرؤية. انظر بيار كوبرلي: المرجع السابق، ص 327،329.

[4]منصف قوجة: المرجع السابق، ص144.

[5]فرحات الجعيبري: المرجع السابق، ص.340.

[6]السالمي: مشارق الأنوار، ص 392؛ تبغورين: أصول الدين، ص 149.

[7]الورجلاني: الدليل والبرهان، ج1، ص 88.

وتحمل هذه التصريحات شيئا من الإدانة خاصة للأشاعرة والسنة مع أنهم جنحوا إلى حلول تنأى بهم عن هذه التهم من خلال إثبات الرؤية بلا كيف ولا هيئة، وهو ما اعتبره الإباضية من بنات الوهم[1]، بحيث أن كل ما يمكن أن يراه الإنسان أو يتخيله لا بدَّ أن يكون محدودا بالشَّكل أو بالحجم أو باللون أو الجهات أو المكان[2]، وهي مناورة ذكية لربما كان الغرض منها إحراج الخصم، خاصة أن الآيات التي يستدلون بها تحمل معاني التجسيم كقوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: 21-22] لذلك لجأ الإباضية إلى تأويل هذه الآيات[3] ومثيلاتها وتتبعها حسب منهج متكامل[4]، يوفق بين الأدلة النقلية والعقلية يؤكدون من خلاله أن إثبات النظر على ذلك النحو لا يخلوا من محتوى التجسيم ويتعارض ومحكم التنزيل ﴿ لا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: 103].

ويحسن الذكر أنه بالرغم من أن الجدل في المصادر الإباضية غالبا ما كان يدفع في اتجاه تكفير معتقدي الرؤية في الآخرة، إلا أنهم أجمعوا على أنه لا يعدوا أن يكون كفرا دون كفر فهم في نظرهم كفار نعم منافقين لم يوفقوا إلى الحق لتأولهم الآيات وحمَّلوا النظر ما ليس من شأنه[5]، كما لا يثبت لهم الشرك ما لم يثبت لهم

---

[1] الورجلاني: الدليل والبرهان، ج1، ص89؛ الكافي: الموجز، ج1، ص176.

[2] لم يكتفي الإباضية بالاستدلال المقنع بل تعدى بهم الأمر إلى الاستعانة بآراء بعض الحنابلة المتمسكين بحرفية النصوص والذي أثبتوا الرؤية "مع لوازمها المعهودة من وقوع المرئي في جهة ومقابلة وغيرها وهذا متفرع في نظرهم من اعتقاد الجسمية". انظر نور الدين أبي محمد عبد الله بن حميد السالمي: بهجة الأنوار، تحقيق: علي بن سعيد بن مسعود الغافري، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت، ص 182؛ والكافي: الموجز، ج1، ص 161.

[3] يذهب الإباضية إلى أن معنى ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ هو مبتهجة مشرقة لما ترجوه من ثواب الله، ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ منتظرة لرحمة ربها ودخول الجنة، تقابلها ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴾؛ أي كالحة مكفرة لما تتوقعه من العذاب. انظر الورجلاني: كتاب الترتيب في الصحيح من حديث الرسولﷺ، ص380

[4] فرحات جعيبري: المرجع السابق، ص 341.

[5] الكافي: الموجز، ج2، ص276.

التجسيم صراحة[1]، وهذا على عكس من ادعى الرؤية في الدنيا فهؤلاء مشركون لمصادمتهم الكتاب[2]مع التأكيد على أنه يوجد من الماتريدية والأشاعرة والسنة من يدين بها[3]وبالتالي فإن دعوى الشّرك للمخالفين في هذه القضية أثارت لغطا واسعا حتى وإن كانت لا تتعلق بأصل من أصول الدين، فهذه الدعوى وإن لم تثبت لهم لعموم التيارات من أهل القبلة، فيمكن أن تثبت بالخصوص كغلاة الصوفية مثلا الذين ادعوا رؤية الله في الدنيا[4].

وما يعزز هذا الطرح أيضا أن من خص الأنبياء بالرؤية –حسبهم– في الدنيا[5]، لا يختلف حكمه عن حكم مثبتيها في الآخرة، إلا أنّ هناك من شذ عن القاعدة وذلك بإدراجهم ضمن الطوائف الخارجة عن ملة الإسلام[6].

---

[1]المصدر نفسه، ج2، ص275.

[2]السالمي: مشارق الأنوار ص392؛ وتبغورين الملشوطي: أصول الدين، ص149.

[3]أحمد الخليلي: المرجع السابق، ص22.

[4]من بينهم التفتزاني الماتريدي. انظر محمد بن عبد الرحمان الخميس: اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث، دار الإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص151.

[5]لم تختلف هذه المسألة عن غيرها من المسائل ذات صلة بالموضوع، إذ يجزم الإباضية أن الحجج التي تنهض دليلا على الرؤية سرعان ما تتهاوى أمام نفي النبي صلى الله عليه وسلم القاطع واستهجان السيدة عائشة، ويدخل ضمن ذلك طلب موسى للرؤية من ربه ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ [الأعراف: 143] وتعتبر هذه الآية من أقوى الدلائل لدى أنصار الرؤية بحيث لا يمكن للأنبياء أن يطلبوا أمرا مستحيلا في حين يذهب الطرف الآخر إلى أنّ جواب الله تعالى كان كافيا لنفيها ﴿ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ هو نفي للاستقبال المؤبد في الدنيا والآخرة. انظر خميس بن سعيد الرستافي: منهج الطالبيين وبلاغ الراغبين، تحقيق سالم بن حمد الحارثي، المكتبة الإباضية الشاملة، ج1، ص315؛ والسالمي: مشارق الأنوار، ج1، ص382، وأحمد الخليلي: المرجع السابق، ص31.

[6]السالمي: مشارق الأنوار، ج1، ص 391.

رابعا-القضاء والقدر:

لطالما شكل القدر المحدد الحقيقي للإيمان الصحيح، لذلك كثرت الاستفهامات والتساؤلات والاختلاف حوله وتوسع الناس في الجدل والتأويل لآيات القرآن الواردة بذكره.

وقد أثيرت قضية القدر في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يكن وراء إثارتها خلفيات سياسية أو فلسفية أو اجتماعية بل كان الصحابة يُثيرونها زيادة في الإيمان[1].

ولكن بعد وفاته ﷺ وإطلال الفتنة برأسها بدأت النقاشات حول هذه المسألة تطفوا على السطح، وقد لعب الخوارج من بينهم الإباضية دورا بارزا في طرح الجدل حولها، وذلك من منطلق أنهم كانوا عنصرا فاعلا في الفتنة وكان على العلماء إيجاد تفسيرات مقنعة لما حل بالمسلمين من فتن[2]، وكانت سببا في ظهور اتجاهات تعنى بمسائل القدر هذه الأخيرة "كانت على صلة وثيقة بقضية العدل الإلهي وبدرجة أعم بقضية الشر"[3].

وقد ذهب الاتجاه الأول إلى كون الإنسان مسير لا مخير وأنّ الله خالق لأفعال البشر تزعمه جهم بن صفوان (ت 128ه)[4]، أما الاتجاه الثاني فكان رأسه معبد

---

[1]فرحات جعيبري: المرجع السابق، ص408،407.

[2]منصف قوجة: المرجع السابق، ص130.

[3]بيير كوبرلي: المرجع السابق، ص 358.

[4]هو رأس الجهمية أنكر الصفات بدعوى تنزيه الباري يؤمن بخلق القرآن وعقيدة الحلول وقُتل لإنكاره أنّ الله كلّم موسى. انظر شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، د.ت، ج6، ص26.

الجهني (حي سنة 80هـ)[1]، وواصل بن عطاء (ت 130هـ)[2]، وقد زعم هؤلاء أن الإنسان مخير لا مسير وأنه خالق لأفعاله متحكم بها وتأرجحت مواقف الفرق الإسلامية بين هذين التيارين.

وقد حرص الإباضية على أن يكون موقفهم واضحا منذ البداية لخصه جابر بن زيد (ت 93هـ)[3]، وكذا أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة (ت 150هـ)[4]، في معرض رده على واصل بن عطاء (ت 130)[5]، ناهيك عن المواقف التي اتخذها ضد البعض ممن تشربوا من معين الجبرية والقدرية[6].

---

[1]يعد أول من تكلم في القدر بالبصرة قتل على يد عبد الملك بن مروان في دمشق. انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج4، ص186.

[2]رأس الاعتزال وتلميذ الحسن البصري طرده هذا الأخير من مجلسه على إثر خلاف حول مرتكب الكبيرة وأنظم إليه عمر بن عبيد واعتزلا الحسن فسموا معتزلة. انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج5، ص465.

[3]الملقب بأبي الشعثاء من علماء الطبقة الثانية 50-100هـ، محدث وفقيه وإمام التفسير والحديث وهو من أخص تلاميذ ابن العباس، روى الحديث عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وعدد كبير من الصحابة ممن شهد بدرا وإليه يرجع الفضل في تأسيس المذهب الإباضي وإرساء قواعده وأصوله، أما موقفه من القدر فيظهر من خلال رده على الحجاج بن يوسف الثقفي والذي اتخذ من خلاله موقفا وسطا بين القدرية والجبرية. انظر احمد بن سعيد الدرجيني: طبقات الشائخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، د.ت، ج2، ص 212.

[4]من علماء الطبقة الثالثة 100-150هـ، وهو أشهر العلماء في تلك المرحلة من مراحل تاريخ الإباضية والتي كانت تعرف بالكتمان تعلم العلوم وعلِمها، ورتب روايات الحديث وأحكمها، وهو الذي يشار إليه بالأصابع بين أقرانه ويزدحم لاستماع ما يقرع الأسماع من زواجر وعظه وقد اعترف له بحوز قصب السبق في العلوم واعترف مع ذلك بضيق الباع مع ما هو عليه من الاتساع، يعد مرجع الإباضية الثاني بعد جابر بن زيد، توفي في ولاية أبي جعفر المنصور. انظر أحمد بن أي عثمان سعيد بن عبد الواحد الشماخي: السِّير، تحقيق محمد حسن، دار المدار الإسلامي، طرابلس، ليبيا، 2009، ج1، ص196.

[5]هذه الرواية -إن صحت-حددت مبكرا موقف الإباضية من المعتزلة في مسألة القدر، كما يبدوا واضحا للعيان أن مفهوم الكسب بدأت إرهاصاته الأولى جلية للعيان مع علماء الإباضية الأوائل. انظر الدرجيني: الصدر السابق، ج2، ص 246.

[6]من هؤلاء حمزة الكوفي الذي طرده أبو عبيدة من مجلسه وأمر بهجرانه لخوضه في مسائل القدر. انظر الدرجيني، ج2، ص 243،244.

كما اجتهدوا في بلورة آراءهم وفق منظومة متكاملة من القواعد الكلية المستوحاة من الكتاب والسنة[1] أعطوا من خلالها مفهوما ثابتا للقدر يتمثل في القدرة المرتبطة بالمقدور بمعنى الكسب[2]؛ أي "ليس للعبد الفعل دون أن يكون خلقا لله، ولم يكن خلقا لله دون أن يكون اكتسابا للعبد"[3]. وهنا يظهر الاتفاق جليا بينهم وبين الأشاعرة والسنة في هذه القضية فكلاهما يقر بوجود مستويين من الخلق الأول يعود لله والثاني إلى الإنسان، خلافا للمعتزلة الذين نسبوا أفعالهم لأنفسهم وزعموا أنّ المشيئة مفوضة إليهم[4]، مع أن الآيات التي تدحض افتراءاتهم واضحة وصريحة كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزمر: 59]. واستدلوا بآيات أخرى كقوله: ﴿ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ ﴾ [يوسف: 18]. ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [التوبة: 105]. وفي هذه الآيات ما يقوض معتقد الجبرية نُفَاة الاختيار وكذا الاكتساب أما عند الإباضية فتأخذ مفهوم الكسب المتفق عليه مع الأشاعرة، وهو منهج انتهجه بعض العلماء[5] الذين وقفوا سدا منيعا ضد هذا الاتجاه خاصة أنه كان وليد وضع سياسي مرتبط بظهور الأمويين[6] الذين استأنسوا بآرائهم التي تدور في فلُك القهر والجبر للعباد[7].

---

[1] زكريا المحرمي: الإباضية تاريخ ومنهج ومبادئ، المكتبة الإباضية الشاملة، ص35.

[2] بكير سعيد أعوشت: المرجع السابق: ص65.

[3] القلهاتي: الكشف والبيان، ص 129.

[4] الورجلاني: الدليل والبرهان، ج2، ص 65؛ والقلهاتي: الكشف والبيان، ص 128.

[5] تبغورين الملشوطي: أصول الدين، ص 72،51؛ والكافي: الموجز، ج2، ص 81.

[6] فرحات جعيبري: المرجع السابق، ص412.

[7] تبغورين الملشوطي: أصول الدين، ص71.

وهذه المواقف المتباينة من الطائفتين فسحت المجال للإباضية للاستفادة من نصوص السنة والأحاديث، التي تعد مجالا رحبا وخصبا يجدون فيه ضالتهم في استجلاء ما يدين هاتين الفرقتين كقوله ﷺ: "صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لاَ تَنَالُهُمَا شَفَاعَتِي يَومَ القِيَامَةِ لَعَنَهُمْ الله عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا"، قِيلَ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ الله؟ قال: "الْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ". قِيلَ: فَمَنْ المُرْجِئَةُ؟ قال: "الذِينَ يَقُولُونَ الإِيمَانُ قَوْلٌ بِلاَ عَمَلٍ، والْقَدَرِيَّةُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بالْمَعَاصِي، ويَقُولُونَ هِيَ مِنَ الله إِجْبَارًا، أَمَا لَوْ شَاءَ الله مَا أَشْرَكْنَا، وَلاَ عَصَيْنَا"[1]. وقوله ﷺ: "القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ"[2].

ومع هذا فإن الإباضية لم يبدوا تشددا في أحكامهم بالرغم من أنّ القضية تتعلق بأصل من أصول الدين والبدع التي أتى بها هؤلاء يمكن أن تقيم حجة الشرك عليهم إلا أنّ ما أثنى عن ذلك –في نظرهم– تسترهم وراء التأويل وهو الخيط الرفيع الذي يفصل بين الشرك والنفاق[3]، بالإضافة إلى أنّ الإباضية الأوائل لم يولوا اعتبارا كبيرا لمثيري هذه المسألة كإمامهم الروحي أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة (ت 150ه) الذي كان يُضَعِّفُ من أمر القدر بقوله: "والله ما فيه نكاح ذات بعل ولا انتحال هجرة ولا حكم بغير ما أنزل الله إنما رأي أحدثه الناس فيما بينهم فمن أقر بأن الله علم الأشياء قبل أن تكون فقد أقر بالقدر"[4]، ونفس الموقف اتخذه صحار العبدي (ت ق2ه) في قوله "كلمهم في العلم فإن أقروا نقضوا أقوالهم وإن أنكروه كفروا"[5].

---

[1]الورجلاني: كتاب الترتيب في الصحيح من حديث الرسول ﷺ، ص349.

[2]سموا مجوسا لأنهم يضيفون القدر إلى أنفسهم، ولأنهم ضارعوا المجوس بل زادوا على المجوس، وذلك أنّ المجوس نفت عن الله خلق الشرور، وزادت القدرية نفي خلق الخير عن الله عز وجل. انظر الورجلاني: كتاب الترتيب في الصحيح من حديث الرسول ﷺ، ص352؛ والكافي: الموجز، ص 61،62.

[3]الكافي: الموجز، ج2، ص276؛ ومشارق الأنوار، ص186.

[4]الدرجيني: طبقات المشايخ، ج2، ص233.

[5]نفس المصدر، نفس الصفحة.

خامسا-الوعد والوعيد[1]:

تعد هذه القضية أصلا من أصول العقائد الإباضية وهي مرتبطة أساسا بنظرية العدل الإلهي بعدم نسب الظلم والجور لله تعالى بإخلافه لوعده ووعيده، وقد أظهر الإباضية وعلى غرار باقي فرق الوعيدية[2] تشددا واضحا في التنظير لهذه القضية انطلاقا من الكتاب والسنة وكذا الاستدلال العقلي الذي نحو من خلاله منحا دفاعيا متميزا عن تخريجات المعتزلة[3]وغيرهم ممن أبدو اتفاقا معهم، كما انبجست عنها مسائل لا تقل أهمية عن سابقيها "كالشفاعة"[4]، و"الخلود في النار"[5]، كونها مرتبطة

---

[1]الوعد: هو ما وعد الله به أهل طاعته من الثواب في الآخرة أما الوعيد هو ما أوعد الله به أهل الكفر والمعاصي من العقاب في الآخرة. انظر الرستاقي: منهج الطالبيين وبلاغ الراغبين، ج1، ص318.

[2]هي الفرق التي غلبت جانب الوعيد حيث قال الشهرستاني في تعريفهم "هم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النار" ويدخل فيها عدد من الفرق هي المعتزلة والخوارج وما يندرج تحتهما من فرق. انظر محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: الملل والنحل، تحقيق أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت،1992، ج1، ص 105.

[3]فالإباضية يرون أنّ التعذيب بعدل من الله والثواب بفضله والمعتزلة يعتقدون في وجوب ذلك على الله. انظر السالمي: مشارق الأنوار، ج2، ص 143.

[4]يتفق الإباضية والفرق الأخرى على ثبوت شفاعة النبي ﷺ في الكتاب والسنة، غير الاختلاف يكمن في مستحق الشفاعة، ففي حين يرى الأشاعرة والسنة أنها تجب لكل من يدين بملة الإسلام تقيهم وفاسقهم يرفض الإباضية ومن وافقهم هذا الرأي فالشفاعة –حسبهم–مقتصرة على الأتقياء من المكلفين الذين جانبوا المحرمات وأدوا الواجبات ومحرمة على الأشقياء؛ أي أنهم وضعوا الشفاعة في الإطار الذي يليق بالألوهية ومقام النبي صلى الله عليه وسلم وذلك بالاستناد على قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ إِرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: 28]. انظر السالمي: مشارق الأنوار، ص133،134؛ وتبغورين الملشوطي: أصول الدين، ص159،160.

[5]هي إحدى الإشكالات العقائدية الأساسية لأن حياة الإنسان متعلقة بمصيره واعتقاد الخلود من عدمه لذلك احتدم النقاش بين الفرق حولها وكل أدلى بدلوه فيها فإذا كان الأشاعرة والسنة قدموا حلا وسطا يتمثل في خلود المشركين في النار أما أهل الكبائر مما عدا الشرك إما يُعفى عنهم أو يعذبوا قدر أعمالهم، فإن الإباضية يقابلون هذا الرأي بامتعاض شديد فالخلود في النار بالنسبة لهم أمر لا مرية فيه لكون الآيات الدالة عليه تغني عن أي

بعلاقة الإنسان مع ربه من جهة وعلاقة الإنسان بالإنسان من جهة أخرى وعبرت بحق عن عمق الاختلاف الذي انجر عنه أحكام متفاوتة ونظرة خاصة اتجاه مخالفيهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أنّ الأدوات اللغوية ودلالات الألفاظ الكثيرة والتي يمكن أن تنير سُبُلا من التفسير وتتيح فهما مغايرا لما ذهب إليه الإباضية في هذه المسألة إلا أنهم عمدوا إلى حصر النص القرآني وكذا الحديثي في زاوية التفسير والتأويل الضيقة[1]، والتي لا نشك أن الهدف الأسمى منها تقرير العدل الإلهي، إلا أننا لا نكاد نجزم فيما إذا كانوا يطمحون من خلالها إلى إدانة مخالفيهم وإدراجهم ضمن الفئات التي ينفذ فيها وعيد الله لاسيما المرجئة ومن لحق بهم من أهل السنة حسب زعمهم[2].

والبت في هذه القضية يعد من الصعوبة بمكان على اعتبار أن الإباضية لا يميزون في موقفهم من مرتكب الكبيرة بين الإباضية وغيرهم من أهل الخلاف إلا أنّ بعض الإدلاءات التي وافتنا بها المصادر صبت في هذا الاتجاه.

رأي مخالف كقوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة: 81]. انظر السالمي: مشارق الأنوار، ص 144،143،144.

[1]يظهر ذلك في الآيات التي تبرز سعة رحمة الباري لعباده ونفاذ مشيئته كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَآءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بَاللَّهِ فَقَدِ إِفْتَرَىٰٓ إِثْماً عَظِيماً ﴾ [النساء: 47] فبخلاف ما ذهب إليه الأشاعرة والسنة من أنّ المشيئة جائزة لكل المسلمين، يسلك الإباضية مسلكا آخر سطره جابر بن زيد (ت 93هـ) فالمشيئة في نظرهم متعلقة بمغفرة الصغائر لمن اجتنب الكبائر وكذا التائبين من أهل الكبائر وأن هذه الآية ومثيلاتها لا تعني شيئا أمام آيات الوعيد التي حفل بها القرآن الكريم. انظر الدليل والبرهان، ج2، ص 46،47.

[2]حسب الإباضية يتجلى فكر الإرجاء بشكل واضح في المذهب الحنفي وإمامه أبي حنيفة النعمان. انظر الورجلاني: الدليل والبرهان، ج1، ص 43؛ وصولة الغدامسي والشماخي: الحوار المالكي الإباضي، ص 219؛ والقاسم بن سعيد القاسم الشماخي: القول المتين في الرد على المخالفين، مجلة المنار، مصر، 1924، ص68.

فالإباضية حرصا منهم على ضرورة توفير أرضية للتعايش مع مخالفيهم[1]، اجتهدوا في إيجاد سُبل أخرى تنأى بهم عن الوقوع في فخ تشريك أهل الصلاة وإخراجهم من ربقة الإسلام -كما فعل الأزارقة الذين عاد عليهم هذا الرأي بالوبال- عن طريق ابتداع ما يسمى بكفر النعم الذي يعد في نظرهم المنزلة الأنسب التي ارتأوا وضع خصومهم فيها، ولكن لا يعني ذلك إخراجهم من دائرة البدعة والضلالة "إذ ليس من الحكمة -كما يقول الورجلاني- المجاوزة على من ناصب وأصر بسوء اعتقاد الأمة بينهم البين، وانطبقوا على المبتدع ألا يغفر لهم انتصارا لمذهبهم على مسامحة بعضهم لأهل الكبائر العظام وطمعوا في الغفران مع الإصرار"[2].

ويظهر من خلال هذا القول إنّ بدع المخالفين كافية لإنفاذ وعيد الله خاصة أنّ مصطلح كفر النعم يحمل في طياته مرادفات من قبيل الفسق والنفاق والضلالة وجميع أسماء أهل النار[3]، وهي تنطبق على أهل الخلاف بالنظر إلى البدع والأضاليل التي أشاعوها بين الناس -حسب زعمهم- كالتشبيه والرؤية وخلق الأفعال كما مَر معنا سابقا ناهيك عن نفي الوعيد[4]، وهي من الكبائر التي تُسْقط حقهم في الشفاعة[5]هذه الأخيرة مثلت -في نظرهم- إحدى النقاط الجوهرية التي

---

[1]أسس لها أبو حمزة المختار ابن أبي عوف السليمي (ت 130هـ) في خطبته المشهورة على منبر الرسول ﷺ قال فيها "الناس منا ونحن منهم إلا ثلاثة: مشركا أو عابد وثن، أو كافرا من أهل الكتاب، أو إماما جائرا". انظر عماد الدين أبوا الفدا بن عمر ابن كثير القرشي الدمشقي: البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ج13، ص238.

[2]الورجلاني: الدليل والبرهان، ج2، ص120.

[3]الكافي: الموجز، ج2، ص136.

[4]وكغيرها من القضايا العقائدية يتفق الإباضية على أنّ من نفى الوعيد هو كافر نعمة لتأوُّله الآيات وأنّ من دان بدين من المتأولين من التيارات الإسلامية يُشهد على فعله بالظلال والكفر لأنّ الله أجمل الخبر في الكاذبين عليه بالوعيد والتكفير وانتهى المعتزلة إلى تفسيقهم. انظر الكافي: الموجز، ج2، ص 273؛ والسالمي، مشارق الأنوار، ج 2، ص134

[5]كالمرجئة والقدرية اللتين أسقط الرسولﷺ حقهما في الشفاعة. انظر ما سبق ص 30؛ والدليل والبرهان، ج2، ص66.

يستند عليها خصومهم لضرب عقيدة الوعيد، لذلك نجدهم قد انبروا للدفاع عن تصورهم بطريقة تتسع لأهواء أهل الكلام في الرَّد على خصومهم من خلال تشبيههم بأهل البدع كتبغورين الملشوطي الذي ألحق المالكية بمذهب الشُّكاك لشكهم في مصير أهل الكبائر[1]، وبعضهم لم يجد حرجا في نسبتهم إلى اليهود الذين كرسوا عقيدة الخروج من النار[2].

وبلهجة حادة يستطرد الإباضية في الرد على من أدعى خلف الوعيد[3]، والذي يعتبر في نظرهم نوع من البُداء والكذب على الله الذي يوجب أقصى العقاب لا سيما أنّ الفرق التي تدين بالبُداء قد أجمعت الأمة على شركها لفداحة مذهبهم وافتراءهم على الله.

---

[1] تبغورين الملشوطي: أصول الدين، ص75،76.

[2] الورجلاني: الدليل والبرهان، ج2، ص 45،46.

[3] ومن ذلك ما أورده أبو عمار "وقيل له ويحك قد ناظرت ما لم يكن نظير وشبهت ما ليس بشبيه، وذلك أنّ أحدا منا يعد ويوعد، ولا علم له بالذي تصير إليه عاقبة وعده ثم يكون من بعد ذلك إذ هو أمضاه تصير إلى فساد وتنتهي إلى هلاك فيرى أن الخلاف للذي توعد به أصلح من إمضائه وإتمامه فيقصر عندما بدا له من إنجاز ما توعد به الله عز وجل غير موصوف بأن يكون يجهل عاقبة الأمور فيكون يبدوا له ما لم يكن يعلم من ذلك" انظر الكافي: الموجز، ج2، ص 114.

الفصل الثاني:

الإباضية والآخر في العبادات والمعاملات

أولا: العبادات والقربات

ثانيا: الممارسات السياسية

ثالثا: العلاقات الاجتماعية

شكّل التراث الفقهي الإباضي عنصرا حيويا حمل في طياته جدل الأنا والآخر، الذي تعددت وجوه حضوره في نصوص الفقهاء، ما بين عبادات، ومعاملات؛ ممارسات سياسية كانت أو علاقات اجتماعية. كما كشف عن المرتكزات الأساسية التي قامت عليها نظرة الفقهاء في تصويرهم للآخر من غير الإباضي، والمستمدة أساسا من مصادر التشريع، والصورة النمطية المستندة إلى مفهوم الفرقة الناجية، بالإضافة إلى تأثير عاملي الزمان والمكان، وهو ما حدا بنا إلى التساؤل فيما إذا كانوا قد عملوا على توطيد أواصر التواصل والوحدة بين المسلمين أم سعوا إلى إحداث القطيعة مع الآخر؟.

أولا- العبادات والقربات:

تعد العبادات بالنسبة للإباضية جزءا أساسيا من نظام الإسلام العام كونها تتوسط العقيدة والمعاملات وهي وسيلة لربط الدين بالدنيا، كما أن الدين يدخل ضمن نطاق العبادة لذلك فإن الإباضية ومنذ بزوغ نجمهم عكفوا على بناء منظومة فقهية متكاملة تخضع لقانون العمل الفقهي والذي حضي بعناية منذ وقت مبكر كأحد الأسس التي تتحكم في الفتوى[1] بما يتماشى وانتماءاتهم العقدية والمحددات التي تؤطر العلاقة بينهم وبين مخالفيهم سيما في العبادات التي تفرض الاحتكاك المباشر وتنتج عنها مواقف تتحكم فيها الظرفيات السياسية والاجتماعية والدينية والتاريخية ويكون المخالف طرفا في بلورتها كالصلاة والزكاة والحج "والتي لا يدرك حكمها إلا بالرجوع إلى أولي العلم من الفقهاء والمجتهدين وقد تكون آنذاك أغلب الأحكام

[1] ناصر بن سليمان السابعي: العمل الفقهي عند الإباضية، على الرابط: http://www.muslm.org

الفقهية التي لم يرد فيها نص ظاهر في كتاب أو في سنة نوازل لا يدركها الناس لجهلهم بحكمها أو اشتباههم في الرأي الذي يأخذونه ويطمئنون إليه"[1]، وهو ما يؤكد أنّ الفقه العبادي الإباضي الذي يندرج ضمن دائرة الفقه الإسلامي العامة لم يكن فقها ينبع من روح القرآن وجوهر السنة فحسب وإنما كان فقها يعمل تحت الظرفيات الآنف ذكرها خاصة التاريخية منها.

وعلى الرغم مما يشاع من أنّ الفقه الإباضي أقرب إلى فقه السنة، وهذه حقيقة لا يماري فيها أحد، لأن الإباضية استخدموا نفس الأساليب تقريبا للاجتهاد في تكوين الأحكام والفروق التي ظهرت بين نظامهم الفقهي وأنظمة المذاهب الإسلامية الأخرى محصورة في الفروع[2]، إلا أنّ عامل الخصوصية الفقهية الذي تتحكم فيه النزعة المذهبية ظل حاضرا خاصة في العبادات من خلال التطرق لبعض القضايا التي تبرز مستوى هذه الخصوصية كالصلاة خلف المخالفين والتي –غالبا– ما يفرد لها الفقهاء حيزا مستقلا، وإن كانوا على وفاق معهم في كثير من النقاط الفقهية التي تخص هذه العبادة لم يأل الإباضية جهدا في إظهارها ولكن لا يعني هذا تغاضيهم عن المسائل الخلافية، والتي ترتبت عنها مواقف واضحة وقفت شاهدا على حجم التباين الذي فرضه الاختلاف المذهبي كتحريم البعض الصلاة خلف المخالفين من أهل القبلة[3].

على أنّ أكثرهم استأنسوا بخيار الإجازة، ولكل حججه ومبرراته، فالممانعون يجعلون من بعض الممارسات المعتادة في صلاة المخالفين سببا كافيا لفساد صلاتهم

---

[1]سليمان بن إبراهيم بابزيد: الإمام جابر بن زيد وتعامله مع المشكلات الفقهية أنموذج الفتاوي المبكرة: مركز الدراسات الإباضية، الولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط: http://www.taddart.org

[2]عمر خليفة النامي: المرجع السابق، ص157.

[3]من هؤلاء محمد بن محبوب (ق 2هـ). انظر عبد الله الحضرمي: الكوكب الدري، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت، ق2، ج1، ص 122.

وصلاة من يصلي خلفهم منها التوجيه برفع اليدين أثناء تكبيرة الإحرام والتأمين بعد قراءة الفاتحة والقنوت في صلاة الصبح والوتر[1]، وحجتهم أنّ التأمين والقنوت من كلام البشر لا يجوز الإتيان بهما في الصلاة[2].

كما أنّ هذه القضايا كانت محل خلاف من لدن الصحابة الكرام ولم يخرجوا فيها برأي موحد كونها لن تكن ضمن الأفعال التي أثر عن النبي ﷺ أنه كان مداوما عليها كالقنوت مثلا مما جعل الصحابة يختلفون في مشروعيته من عدمها[3]، أما المجوزون فبنسبة لهم قول النبي ﷺ صريح وواضح "صَلُّوا وَرَاءَ كُلِ بَرٍ وَفَاجِرٍ"[4] وعمل الصحابة والتابعين وغيرهم كجابر بن زيد (ت 93ه) الذي دأب عل إقامة الصلاة خلف الحجاج بن يوسف الثقفي (ت 95ه) وكذا أبو عبيدة (ت 150ه) الذي داوم عليها خلف سلاطين المخالفين رغم بعد المسافة وفقدانه لبصره[5]، حتى وإن كان ذلك على سبيل النافلة والتقية، إذا ما أوتي بناقض من تأخير للصلاة عن وقتها ونحوها من المبطلات التي تُرخص فيها صلاة التقية[6].

---

[1]عبد الله الحضرمي: الكوكب الدري، ق2، ج1، ص87؛ ومحمد بن يوسف طفيش: شرح النيل وشفاء العليل، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، عُمان،2011، ج2، ص246.

[2]نور الدين عبد الله بن حميد السالمي: جوابات السالمي، مراجعة عبد الستار أبو غدة، مكتبة الإمام السالمي، بدية، عُمان،2011، ج2، ص25؛ وأبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني، حاشية الترتيب، وزارة الثقافة والتراث القومي، عُمان، 1984، ص34.

[3]يستند الإباضية على ما روي من طريق جابر بن زيد (ت 93ه) من أنّ النبي لم يقنت قط في صلاته ولا الخليفتين من بعده إلا في أيام الحرب ضد المشركين فإنه كان يقنت في الصلاة ويدعوا عليهم، الورجلاني: كتاب الجامع في الصحيح من حديثﷺ، ص426،427؛ محمد الشيخ بلحاج: أصول الجمع وكليات الوفاق بين المذهبين المالكي والإباضي، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، د.ت، ص56،58،57.

[4]الورجلاني: كتاب الجامع في الصحيح من حديثﷺ، ص342.

[5]السالمي: جوابات السالمي، ج2، ص49-50.

[6]المصدر نفسه، ص50.

والإباضية في المغرب الإسلامي لم يحيدوا عن الخط الذي سطره أوائلهم، وفضلوا الاحتفاظ بموروث أسلافهم بكلا الرأيين المؤيد للصلاة خلف المخالفين والرافض لذلك، أو إبداء رأي صريح كالورجلاني (ت 570ه) الذي لم يرى مانعا في الصلاة خلفهم وتولي الإمامة لديهم[1]، أما أبو ستة السدوكشي المعروف بالمحشي (ت 1022ه) فعمد إلى نقل ما جادت به قرائح سابقيه كصاحب الإيضاح أبو عامر الشماخي (حي ق8ه) والذي اكتفى هو الآخر بترديد كلام من سبقه من المجوزين وقد أبدى المحشي موافقة لرأيه كما لم يغفل عن استعراض الرأي النقيض الذي يوضح الأسباب الموضوعية لفساد الصلاة خلف غيرهم من المسلمين[2]، وتجدر الإشارة هنا أنّ الإمام القطب محمد بن يوسف طفيش (ت 1914ه) سار على النهج ذاته في كتابه شرح النيل والذي يعتبر بمثابة العصارة جمع فيها نتاج أسلافه من العلماء مشرقا ومغربا مع مزيد من الانفتاح[3].

ويحسن الذكر أنّ موقف الإباضية من الصلاة خلف غيرهم من أهل القبلة قد حمل الكثير من الغموض فعلى الرغم من أنّ كل طرف سواء المؤيد أو الرافض لفكرة الصلاة خلفهم عكف على شرح وجهة نظره إلا أنه من الواضح أنّ مواقف التيار المناوئ لفكرة الصلاة خلف المخالفين وقفت شاهدا على ظرف اجتماعي وتاريخي ما حتم على الإباضية استحضار شرط التوافق المذهبي لصحة العبادة لاسيما في الأوقات التي تكون فيه الدعوة الإباضية ظاهرة حيث تطلعنا بعض

---

[1]الورجلاني: الدليل والبرهان، ج3، ص85.

[2]أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستة السدوكشي: حاشية الترتيب على الجامع الصحيح، تحقيق إبراهيم محمد طلاي، دار البعث، قسنطينة، الجزائر،1955، المكتبة الإباضية الشاملة، ج1، ص 220.

[3]حيث يقول "وصحت –أي الصلاة–خلف مخالف ولو كان يرفع يديه بعد التكبير أو معه مطلقا إن كان ورعا في مذهبه قولان وإن لم يدخل فيها مفسدا ولم يقنت إلا أن كان الداخل لا يعلم وقيل تجوز ولو كان يعلم لأنّ القنوت جاز في مذهبه لم يفعله تشهيا وخروجا عن مذهبه" انظر محمد بن يوسف طفيش شرح النيل وشفاء العليل، ج3، ص246.

الروايات أنّ بعض الأئمة كانت لهم مواقف حازمة ضد المخالفين أظهروا من خلالها المزيد من التشدد وذلك بالحول دون إظهار بدعهم في الصلاة[1]، أما في الفترات التي تكون فيها الدعوة سرية فذاك شأن آخر فضرورة التعايش فرضت عليهم التعديل في القضايا التي تشهد احتكاكا واسعا بينهم وبين مخالفيهم وألحوا على ضرورة الالتزام بعمل الأسلاف الذين عايشوا الظروف ذاتها فأبو عبيدة (ت 150ه) أقر بجواز الصلاة خلف من يقنت لمن لم يعرف أنّ الإمام يفعل ذلك[2]، وهو الرأي الذي أخذ به معظم الإباضية بل أن هناك من فقهاء المغرب من أبدى تقبلا وانفتاحا كبيرين من خلال تولي الإمامة بالمخالفين والقنوت بآيات من القرآن في صلاة الصبح الأمر الذي يعزف عنه الإباضية[3]، وهنا يظهر لنا أنّ إباضية المغرب لم يلقوا بالا لأمر التوافق المذهبي بقدر تكييف اجتهادهم الفقهي بما يتناسب وأوضاعهم مع مخالفيهم، وفي الأوقات التي يغلب عليها التوتر وتتطلب الانعزال والامتناع عن مخالطتهم يلجأ الإباضية إلى تفعيل الآراء التي دائما ما تنحوا منحى التشدد حتى بلغ الأمر ببعضهم إلى تحريم مطالعة كتب المخالفين[4]. فكيف بالصلاة خلفهم؟!

وقد تأتي هذه الخرجات كردة فعل على التجاوزات والأحكام الصادرة من بعض فقهاء المالكية ومن ذلك ما نقله الونشريسي (ت 904ه) عن أحد الفقهاء عند سؤاله عن حكم الصلاة في مسجد للوهابية بني بجوار أهل السنة فأجاب بأن هذه

---

[1] نور الدين عبد الله بن حميد السالمي: تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، مطبعة الإمام، القاهرة، مصر، د.ت، ص88.

[2] نور الدين عبد الله بن حميد السالمي: شرح الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي، نشره السلطان فيصل التركي، مطبعة الأزهار البارونية، القاهرة، 1326ه، المكتبة الإباضية الشاملة، ج2، ص382.

[3] الشماخي: السير، ج2، ص452، الدرجيني، طبقات المشايخ، ج2، ص347.

[4] الدرجيني: طبقات المشايخ، ج2، 496.

الفرقة كافرة قطع الله دابرها وجب هدم مساجدهم وإبعادهم عن ديار المسلمين[1]، وبالتالي عدم جواز الصلاة خلفهم وتحريم كل أشكال التعامل معهم بما في ذلك تعليم أبناءهم، كما أن الإمام سحنون (ت 240ه) كان أول من تولى مهمة تفريق حِلَق أهل البدع والأهواء في الجامع[2] منها حِلَق الإباضية، وقد تكفلت كذلك المصادر الإباضية بنقل صورة عن بعض الممارسات السلبية التي كان الإباضية يتلقونها من المالكية كالاستيلاء على مساجدهم والتضييق عليهم لإجبارهم على التخلي عن مذهبهم وهو ما حدث في بعض المناطق التي أصبحت فيما بعد معقلا من معاقل السنة[3].

ولا ريب أنّ مثل هذه الممارسات قد تفسح المجال لمزيد من التعصب الذي يشمل مجالات أخرى تمس جانب العبادات منها الزكاة والذي اتخذ الإباضية من شرط التوافق المذهبي أساسا لصحتها، والواقع أنّ هذه المسألة قد حسم فيها أئمتهم الأوائل منذ وقت مبكر، فأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة (ت 150ه) ألف رسالة في الزكاة[4]، وهي عبارة عن مجموعة من الأجوبة لبعض الإشكالات التي شغلت الإباضية منها ما تعلق بتأدية الزكاة للمخالفين، والتي أفرد لها هامشا مهما صب في عمومه في اتجاه واحد والقاضي بعدم منح الزكاة للأهل القبلة إلا في حالات استثنائية[5]، وبلغ به التشدد في هذه المسألة مبلغا عظيما حتى أنه شدد على ضرورة

---

[1]أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، إشراف محمد حجي، نشره وزارة والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، 1981، ج11، ص168.

[2]الونشريسي: المعيار، ج8، ص237؛ وأبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد ابن حسن الجذامي المالقي الأندلسي، تحقيق لجنة إحياء التراث في دار الأفاق الجديد، ط5، دار الأفاق الجديد، بيروت، 1983، ص29.

[3]الدرجيني: طبقات المشايخ، ج2، ص 484،483.

[4]أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة: رسالة في الزكاة للإمام أبي الخطاب المعافري، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، 1982.

[5]في حال لم يعرف منهم خلاف للإباضية في دينهم. انظر عامر بن علي الشماخي: كتاب الإيضاح، وزارة التراث والثقافة، ط5، عُمان، 2005، ج2، ص110.

تأدية الزكاة مجددا في حال تم منحهم إياها بعلم أو بغير علم[1]، وبذلك سلك معظم الإباضية آنذاك سبيل شيخهم خاصة إباضية المغرب الذين لم يتساهلوا في منحها حتى لأهل الموافقة من الذين لم تشملهم الولاية[2].

كما عبرت رسالة محمد بن محبوب (حي ق2ه) إلى إباضية المغرب عن مدى اهتمامهم بمسائل تتعلق بهذه الفريضة من بينها منح الزكاة للمخالفين وسلاطينهم على وجه الخصوص والتي أظهرت الرسالة على أنها من أكثر القضايا التي أرقت الإباضية القاطنين على تخوم الدولة الإباضية والدول المخالفة هذا الوضع فرض عليهم أداءها لعامل السلطان وفي هذه الحالة الإباضي مطالب بدفعها كرة ثانية إما لعامل الإمام أو لعامة المسلمين من الإباضية[3] في ظل الحضر الذي يمارسه فقهاء المذهب ابتداء من أبوا عبيدة (ت 150ه) وهو ما شكل أحد العوائق الكبرى على اعتبار أن الإباضية أمضوا معظم فترات تاريخهم تحت نير سلطات مذهبية مغايرة ومع ذلك لم تشهد مواقفهم تطورا يتناسب وأوضاعهم –على الأقل في تلك المرحلة[4]– لذلك فضلوا العزلة والانقطاع في أقاصي الصحراء –على الرغم من صعوبة المنطقة وشظف العيش– حيث لا تتعقبهم جنود وعمال السلطان.

---

[1] أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة، رسالة في الزكاة، ص18.

[2] محمد بن يوسف طفيش: شرح النيل وشفاء العليل، ج3، ص228؛ والسالمي، الجوابات، ج2، ص269؛ والشماخي: الإيضاح، ص110.

[3] محمد بن محبوب: سيرة محمد بن محبوب إلى أهل المغرب ضمن كتاب السير والجوابات لعلماء وأئمة عُمان، تحقيق وتعليق، سيدة إسماعيل كاشف، وزارة الثقافة والتراث القومي، عُمان،1986، ج1، ص227،228،229.

[4] هذه الآراء بقيت محافظة على رتابتها إلى زمن متقدم هذا ما بينته لنا مصادر متأخري الإباضية أمثال سعيد بن خلفان الخليلي (ت 1288ه/1871م) الذي أفتى بأن الإباضي لا يبرأ حين تأديته للزكاة للجبابرة وينبغي إخراجها ثانية إلى الفقراء المستحقين لها. انظر سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي: تمهيد قواعد الإيمان وتقيد شوارد مسائل الأحكام والأديان، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان،1987، ج13، ص116.

ولم يختلف الأمر بالنسبة لفريضة الحج هذه الأخيرة لاقت اهتماما كبيرا وحرصا على أداءها بشكل يليق بعظمتها، لذلك فإن الخصوصية المذهبية كانت العنوان الأكبر لصحة هذه الفريضة بناء على بعض الإشارات –على قلتها– والتي كانت كافية لإعطاء صورة معبرة عن وجهة نظر الإباضية اتجاه مخالفيهم في هذه المسألة، والتي شكل فيها كما قلنا التوافق المذهبي النقطة الجوهرية التي يتفق عليها الإباضية إلى مراحل متقدمة مشرقا ومغربا ونحسب أن رد السالمي (ت 1332ه) في جواباته جاء معبرا عن آراء من سبقوه من فقهاء الإباضية عندما سئل عن إمكانية أن يحج الإباضي عمن خالفه من بقية المذاهب؟ فكان جوابه أن أصحابنا رحمهم الله يتشددون في الحج عن غير المتولي ولو كان من أهل المذهب فكيف يرخصون في الحج عن المخالف؟![1]. وهذا كان دأب إباضية المغرب ويحرصون عليه حرصا بالغا وهنا يذكر لنا الوسياني أنّ أم عمروس بن فتح (ت 283ه) أوصت لابنها أن يحج عنها ولما كبر وأراد أن يحج عنها بذل جهدا مضنيا في سبيل إيجاد من يتولاها حتى يحج عنها فلم يجد إلا امرأة تتولاها فأخذ ولايتها عن تلك المرأة ثم حج عنها[2].

ثانيا–الممارسات السياسية:

يتمحور الفكر السياسي الإباضي –وعلى غرار باقي التيارات الإسلامية– حول مسألة الإمامة والتي تقوم على مفهوم الجماعة وتكريس مبدأ العدالة بتفعيل سلطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود، ولا يتحقق هذا الأمر إلا بوجود

[1] السالمي: الجوابات، ج2، ص221.

[2] أبو الربيع سليمان بن عبد السلام بن حسان الوسياني: سير الوسياني، تحقيق عمر بن لقمان حمو بوعصبانة، وزارة التراث والثقافة، عُمان، ج1، ص 239.

حاكم صحيح الإيمان راجح العقل يسهر "على حراسة الدين وسياسة الدنيا"[1]، فهي فرض وأصل من الأصول[2] ثابت في عدة مواضع من القرآن كقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[البقرة: 123]، وكذا من السنة لقولهﷺ: "كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَالْإِمَامُ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ"[3].

كما تجب عقلا ففي وجهة نظر الإباضية أنه من مخايل الطرافة أن يأمل البعض في استحضار نموذج المدينة الفاضلة التي أذهلت عقول اليونانيين القدامى لكي ينتفي شرط الإمامة كما قالت النجدات، فالأمة تحتاج إلى من يأخذ بيدها إلى بر الأمان ويحسم في أمور الخلاف ويصدر المراسيم ويفصل في القضايا المصيرية[4]، وبالتالي فإن الفكر السياسي الذي وضعه الإباضية لا يختلف في مضمونه عن جملة الفكر السياسي الإسلامي الذي يأبى فصل الدين عن الدولة "فالعلاقة بين الجانبين ليست مصطنعة بل أصيلة تنبع من التعاليم الدينية وتفرضها بحيث تنتفى التفاصيل بيت الجانبين لأنّ الواحد منهما يكمل الآخر لتنظيم أحوال الدولة والسياسة الشرعية"[5].

---

[1]أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية: تحقيق أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، 1989، ص3.

[2]محمد بن يوسف طفيش: شرح النيل وشفاء العليل، ج14، ص 27؛ وتبغورين الملشوطي: أصول الدين، ص107؛ والكافي: الموجز، ج2، ص 245.

[3]الإمام البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الأحكام، رقم 7138، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1400ه، ج4، ص328.

[4] الكافي: الموجز، ج2، ص244.

[5]عدون الجهلان: الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف طفيش، مكتبة الظامري، عُمان، د.ت، ص9.

كما لم تبتعد عن مضمون الآراء التي تبلورت لدى الفرق الإسلامية خاصة السنة الذين أجمعوا على أنّ الإمامة فرض واجب على الأمة لأجل إقامة إمام ينصب لهم الأمناء ويضبط ثغورهم ويغزى جيوشهم ويقسم الفيء بينهم وينتصر لمظلومهم على ظالمهم[1]، إلا في بعض المواضع كإسقاط شرط الانتماء القبلي، فالإمامة حق لكل من توفرت فيه شروط الدين والاستقامة وإن كان عبدا حبشيا مجدع، فهي لا تصلح إلا للأفضل من المسلمين من قريش وغيرهم[2]، وهو ما اعتبره البعض ديموقراطية إسلامية تواصلت بكل إيجابياتها عبر التاريخ[3]، ناهيك عن الموقف من الفتنة وبعض الصحابة[4]وكذا الخروج عن الحكام، هذه القضايا أضحت" ثقافة لها متخيلها الخاص وتتكون من جملة تمثُلات"[5] انعكست على "التصورات والصور التي تملأ وعي الفرد والجماعة اتجاه جماعة ما"[6].

---

[1]أبوا محمد علي بن حزم الظاهري: الفِصَل في الملل والأهواء والنِحل، تحقيق محمد إبراهيم ناصرو وعبد الرحمان عميرة، دار الجيل، ط2، بيروت، 1996، ج4، ص149.

[2]أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن حسين البسيوي: جامع البسيوي، المكتبة الإباضية الشاملة، ج1، ص 201.

[3]حسين عبيد غانم غباش: عمان الديموقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)، ترجمة أنطون الحمصي، دار الجديد، بيروت، 1997، ص 74.

[4]ابتداء بسيدنا عثمان ﷺ والذي يعد في -نظرهم-إمام ظل الطريق وخالف سيرة الشيخين أبا بكر وعمر وقد وقع إجماع الإباضية عليه في أربعة أمور أولها استعمال الخونة وصرفه لمال الفيء على أهله وعترته وأساءته لبعض الصحابة والبغي في أحد الأفعال، أما علي كرم الله وجهه فيأخذ عليه الإباضية رضاه بالتحكيم ومناجزته لأهل النهروان، أما معاوية وعمر بن العاص وطلحة والزبير فحدث ولا حرج فهم أهل بغي نكثوا الصفقة مكفرون ومخلدون في النار. انظر الورجلاني: الدليل والبرهان، ج1، ص41؛ والقلهاتي: الكشف والبيان، ص25.

[5] باتجلاين افلين: تاريخ المتخيل ضمن كتاب التاريخ الجديد، إشراف جاك لوغوف، ترجمة محمد طاهر منصوري، ط1، المنظمة العربية للترجمة،2007، ص481.

[6] محمد أركون: قضايا في نقد العقل العربي، كيف نفهم الإسلام اليوم؟، دار الطليعة، ط3، بيروت ،2004، ص197.

فنظرية الخروج عن الحكام[1] في الفكر السياسي الإباضي وإن شملت الإباضية أنفسهم، إلا أنه في الغالب ما تم تطبيقها عمليا على أهل الخلاف مشرقا[2] ومغربا، إذا ما استثنينا خروج النُكار على الإمام عبد الوهاب (ت 190ه)[3]، بالإضافة إلى الانشقاقات الحاصلة في صفوف الإباضية[4]، والتي لا طالما اعتبرها مفكروهم خروجا عن الشرعية ومصوغا لمجابهة البغي في الدين والممثل في شخص هؤلاء الذين وجبت مجابهتهم لدفع ضررهم عن المسلمين وردهم لجادة الحق[5].

ويظهر من خلال الإفادات التي وافتنا بها المصادر أنّ الإباضية كانت لهم صولات وجولات في الخروج عن الحكام في المغرب الإسلامي في إطار ما يسمى

---

[1]يقف الإباضية موقفا وسطا بين المُفْرطين والمُفَرطين في هذه القضية فالخروج على الحكام عندهم "جائز سائغ وهو قربة إلى الله فجهادهم على جورهم ومنكرهم من أعظم القربات إلى الله وإنّ القيام بين ظهرانيهم مباح" وخلع السلطة لا يتم بطريقة عشوائية بل بالطرق السلمية في بادئ الأمر ثم يتم المسير إلى الخيار العسكري ولكن يشترط أن يكون للثوار نصف عدد السلطة الفاسدة. انظر الورجلاني أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم: العدل والإنصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، 1949، ج2، ص49؛ وزكريا المحرمي: الإباضية تاريخ ومنهج، ص 12.

[2]ومن ذلك حركة عبد الله بن يحي بن عمرو الكندي (ت 749ه) الذي أخذ زمام المبادرة للخروج عن الدولة الأموية، للمزيد انظر الدرجيني، طبقات المشايخ، ج2، ص 265.

[3]عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم (ت 190ه) هو ثاني الأئمة الرستميين بويع بعد وفاة أبيه عبد الرحمان، ووقعت فتن في عهده تمكن من إخمادها بدهائه وسياسته، للمزيد انظر سليمان الباروني: مختصر تاريخ الإباضية، مركز تاوالت للدراسات، الولايات لمتحدة الأمريكية، د.ت، ص40-41.

[4]أسفرت عن ظهور فروع للإباضية والمتمثلة في النكار وترجع أصولها على النصف الأول من القرن الثاني هجري، والنفاثية نسبة إلى نفاث بن نصر ظهرت في بداية القرن الثالث وقد عاب مؤسسها على الإمام أفلح بن عبد الوهاب تهاونه في مجابهة الأغالبة وحياة البذخ التي كان يعيشها، بالإضافة إلى الخَلَفية تزعم هذه النِحلة خلف بن السمح أما العميرية تأسست على يد عيسى بن عمر ويدعم مؤسسها فكرة أنّ أهل الكتاب ليسوا مشركين وبذلك ابتعدوا عن الإباضية الحقة وكذلك الشكاكية نسبة إلى مؤسسها ومن أفكاره أنّ صلاة الجماعة والجمعة بدعة. انظر أبا زكريا: السير، ص 58، 79و ما بعدها ،126، تادايوش ليفيتسكي: دراسات شمال إفريقيا، ترجمة أحمد بومزقو، منشورات مؤسسة تاوالت، الولايات المتحدة الأمريكية، د.ت، ص ،72،73،74 75

[5]محمد بن يوسف طفيش: شرح النيل، ج14، ص437.

بمسالك الدين الأربعة: الكتمان[1]، والشراء[2]، والدفاع[3]، والظهور[4]، والتي تعتبر بمثابة سُبُل يُتَوصلُ بها إلى "إنفاذ الأحكام الشرعية في مختلف الظروف الزمانية والمكانية"[5] وتحديد المواقف من الآخر الذي كانت له اليد الطولى في بلورتها كما ينشد الإباضية من خلالها تحقيق هدفهم الأسمى والمتمثل في قيام دولة إسلامية على المذهب الإباضي ملؤها العدل وتتخذ من القرآن والسنة منهاجا ونبراسا.

ولا ريب أنّ الحديث عن المسالك في كتابات المغاربة اتصفت بشيء من الحِدَّة والثورة بنيت عليها آراء قياسية[6]، يجري تطبيقها على أرض الواقع من خلال تغيير ألوان التعامل مع مخالفيهم ضمن هذه المسالك، فإمامة أبي الخطاب المعافري (ت

---

[1]هي أدنى درجة في الجهاد من ميزاتها الإعراض عن مساعدة الظالمين وعدم تولي وظائفهم كما أنّ إمام الكتمان ليس باستطاعته تنفيذ الحدود، إسماعيل الأغبري: دراسة وصفية حول تحفة الأعيان، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت، ص115؛ وعبد الحميد درويش: الإمامة والتقية عند مفكري الإباضية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2007، ص110.

[2]وهي إعلان الثورة ضد الظلم والفساد وتغيير نظام الحكم إذا لم يحكم الرعية بمقتضى الشرع، شروطها أن يبيع أربعون مسلما فما فوق أنفسهم لله تعالى، وسموا شراة لأنهم شروا أنفسهم لله تعالى مصداقا لقوله ﷻ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [البقرة: 207]. انظر عبد الحميد درويش: المرجع السابق، ص 109؛ وعدون الجهلان: المرجع السابق، ص91.

[3]حين الحروب ومجابهة عدو، فيلزم استنفار الأمة للدفاع عن وجودها. وفي هذه الحال قد تعطَّل بعض الأحكام بما يتناسب وخصوصيات هذه المرحلة، التي يكون فيها الإباضية في مرحلة ضعف وتخلفوا عن شرف الظهور، الأرجح أنها أنه لا تعقد إمامة الدفاع إلا بعد زوال الظهور. انظر عدون الجهلان: المرجع السابق ص، 88؛ ومصطفى صالح باجو، مفاهيم تميز بها الفكر الإباضي، على الرابط: http://www.istiqama.net

[4]هي بروز الدولة بالمعنى السياسي المعبر عن السلطة الحاكمة كظهور الدولة الإسلامية في عهد الرسولﷺ وهي أعلى الإمامات وأفضلها بل إن سائر الإمامات في خدمة إمامة الظهور، وسميت بذلك لأنّ المسلمين يظهرون على عدوهم ويقهرون الجبابرة ويقيمون حدود الله. انظر سالم بن هلال الخروصي: الفكر السياسي عند الإباضية والزيدية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص112؛ وعبد الحميد درويش: المرجع السابق، ص109.

[5]سالم بن هلال الخروصي: المرجع السابق، ص95.

[6]نفسه، ص95.

144هـ)[1]، كانت بمثابة أول إمامة للظهور في المغرب الإسلامي سنة 140هـ[2]، والتي تعتبر أهم مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي والسياسي أسست لقيام إمامة كبرى والمتمثلة في الدولة الرستمية (160-296هـ) والتي قامت وتوسعت على حساب الأيديولوجية السنية للدولة الأغلبية.

كما يظهر نموذج ولاية الدفاع والذي كان ذات أهمية خاصة في المغرب الإسلامي سواء قبل الإمامة الرستمية أو بعد سقوطها إلا أنّ مفهومها ظل غامضا حيث يتعلق الأمر بمؤسسة نظرية خاصة يُتصور فيها هذا الإمام قائدا عسكريا يسعى إلى إقامة الدولة الإباضية أو الموت وهو يروم ذلك[3]، وتحضرنا شواهد من التاريخ لشخصيات فذَّة اضطلعوا بهذه المهمة ضد بعض الكيانات السياسية والمذهبية المتعاقبة على مر تاريخ المغرب الإسلامي كولاية أبي حاتم يعقوب بن حبيب المروزي (ت 155هـ)[4]، وولاية أبي خزر يغلى بن زلتاف (ت 380هـ)[5] ضد كل من الدولتين الأغلبية السنية والفاطمية الشيعية على التوالي[6]، هذه الحركات الثورية تنهض دليلا على أن الفكر السياسي الإباضي أنما تشكل في ظل الظروف الزمانية

---

[1]أصوله من اليمن يعتبر من أهم كوادر تنظيم حملة العلم الخمسة الذين تلقوا العلم في البصرة على يد أبي عبيدة. انظر محمد ناصر: منهج الدعوة عند الإباضية، مكتبة الاستقامة، مسقط، سلطنة عمان،1997، ص149.

[2]أبو زكريا: السير، ص48

[3] فرجيني بريفوست: معطيات جديدة عن أصول الإباضية وإقامة نظرية الإمامة، على الرابط:
http://tafahom.com

[4]أبو حاتم يعقوب بن حبيب التجيبي: أحد أعضاء حملة العلم الخمسة الوافدين على بلاد المغرب بويع سنة 154هـ، قاد معارك حامية الوطيس ضد العباسيين أبدى فيها قوة ودهاء منقطع النظير إلى أن قتل سنة 155هـ. انظر سليمان الباروني: المرجع السابق، ص34،35.

[5]أبو الخزر يغلى بن زلتاف: من كبار علماء الإباضية تصدر للتعليم قاد الانقلاب ضد المعز لدين الله الفاطمي (ت 365هـ)، له مؤلفات في عدة مجالات منها علم الكلام والذي ألف فيه كتاب بلغت شهرته الآفاق بعنوان الرد على جميع المخالفين. انظر أبو زكريا: السير، ص140،141،142 وما بعدها؛ وأبو الخزر يغلى بن زلتاف: الرد على جميع المخالفين، ص8

[6]أبو زكريا: السير، ص48، 141؛ 142.

والمكانية التي فرضها الإطار الإسلامي العام الذي يعيش ضمنه الإباضية خاصة في مرحلة الضعف والكتمان هذه الأخيرة جاءت نتاج اجتهاد ثلة من المفكرين الذين برعوا في مجال التنظير السياسي وكانت لهم إسهامات جادة تضمن بقاءهم وتعايشهم مع غيرهم من المسلمين بصورة آمنة.

فتكريس سياسة الحياد الإيجابي بالانعزال مع الإبقاء على العلاقات بالمخالفين على الدوام دون إثارة الفتن عن طريق اللجوء إلى مواقع بعيدة ومنعزلة هو أول إجراء يعمل الإباضية على تنفيذه سيما في أوقات التوتر والصراع[1]، أما إذا ظهر التوافق فإنه يمكن -كما يقول الورجلاني (ت 570هـ)- الإقامة معهم ودفع الخراج إليهم والانصياع إلى أحكامهم القضائية[2]، والجهاد لصد خطر داهم كما يُسمح لهم بتولى بعض المناصب في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كمنصب القضاء تأسيا بالسلف الصالح وكذلك السهر على أمور المساجد والتأذين والمحاضر والتذكير[3]، غير أن سلطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد شهدت تراجعا في المغرب الإسلامي في ظل انتشار بعض الآراء لبعض المشايخ الذين نحت بهم اجتهاداتهم إلى الدخول في نفق الحياد السلبي فهناك من رأى بأنّ الأمر والنهي لأولي الأمر من المخالفين قد ارتفع عن أهل الكتمان وأنّ ما أجازه أهل الخلاف ولا يجيزونه ليس عليهم إنكاره[4] وعلى الرغم من أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكاد يعد المجال الوحيد الذي يسمح من خلاله للنخبة بالتواصل مع سلاطين أهل الخلاف إلا أنّ الإباضية لم يلقوا بالا لهذا الأمر لكوننا لم نعثر في مظان المصادر التي بين أيدينا على شخصيات تقلدوا منصب القضاء لدى غيرهم على

[1] عدون الجهلان: المرجع السابق، 94.

[2] الورجلاني: الدليل والبرهان، ج3، ص97،201،202.

[3] المصدر نفسه: ج3، ص75.

[4] الشماخي: السير، ج2، ص555

غرار سلفهم إلا ما كان على المستوى المحلي، أما عن تولي العامة لبعض الوظائف الاجتماعية كالأمانة على الأسواق والمقاسم وجباية الخراج والزكاة أو حراسا على الدواوين فهي محرجة عليهم[1]، إلا أن هناك من الإباضية من لم يلتزم بتلك المحاذير إذ تطلعنا كتب السير عن نماذج تولت مناصب لدى الدول المخالفة رغم الامتعاض الذي كان يبديه عامة الإباضية[2].

ويحسن الذكر أنّ بعض العلماء والشيوخ لم يجدوا مانعا في التقرب إلى السلاطين بالهدايا وارتياد مجالسهم إما على سبيل التقية ومراعاة للظروف المحيطة بهم أو ربما كان المراد من ذلك تحقيق مآرب دنيوية[3].

وفي ظل هذه الأوضاع يبدوا أنّ هاجس المحافظة على الكيان الإباضي وخشية الذوبان في الآخر سيما إذا طالت مدة الكتمان أو تمّ الانتقال من طور الظهور إلى طور الكتمان انعكس على واقع الاجتهاد الفقهي لبعض الفقهاء في المسائل التي تتعلق بجانب المعاملات اتجاه سلطان الجور من أهل الخلاف والذي اتسم في كثير من الأحيان بالتشدد والانغلاق كعدم إباحة الاستعانة بهم في تنفيذ الحدود لكونهم غير مأمونين وطاعتهم غير واجبة ولأنّ إمامتهم غير شرعية[4]، ويحضر عليهم كذلك حماية معاقلهم أو إعانتهم على حمل السلاح لهم أو دَلِهم على سُبل الخراج

---

[1]الورجلاني: الدليل والبرهان، ج3، ص 51.

[2]الشماخي: السير، ج2، ص 552

[3]تحفظ لنا كتب السير بعض الأسماء كانت لها علاقة مع حكام أهل القبلة كأبي الخزر يغلى بن زلتاف (ت 380هـ) والذي كنت له علاقات طيبة مع المعز لدين الله الفاطمي (ت 365هـ) الذي أبدى هو الآخر احتراما كبيرا لعلمه بعد أن عفا على ما بدر منه وأضحى من المقربين من مجلسه حتى أنه تمكن من إقناعه باصطحابه معه عند رحيله إلى مصر وكذلك الأمر بالنسبة لأبي نوح سعيد بن زنغيل (ق 4هـ)، وأبي باديس أبحت بن باديس اليشكني (ق 5هـ) الذي كان شديد التقرب إلى المعز بن باديس (ت 454هـ) بالهدايا على الرغم من أنّ الشيوخ كانوا يكرهون الوفادة إلى الجورة. انظر الشماخي: السير، ج2، ص 532،533، 536، 567،568

[4]أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة البهلوي العماني: كتاب الجامع، تحقيق عيسى يحي الباروني، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، د.ت، المكتبة الإباضية الشاملة، ج1، ص186،187،188.

والجِباية[1]، وغيرها من أشكال العناية التي تخرج من باب إعانة أهل الباطل على باطلهم، مما يوحي بأنّ هذه الانشغالات كانت مطروحة بقوة في المجتمعات الإباضية بشكل عام والمغربية بصورة خاصة[2]. وفي ذات الوقت يظهر الإباضية في بعض الأحايين انجذابا ورضا على بعض الكيانات التي قامت في ربوع المغرب الإسلامي وإن لم يدينوا لهم بالولاء الكامل على غرار ما كان في المشرق أيام الخليفة عمر بن عبد العزيز، وهنا يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار موقف أبي يعقوب الورجلاني (ت 750هـ) من الموحدين الذي كان له في شأنهم رأي خاص يعبر عن مدى الانفتاح على هذه السلطة الناشئة[3].

وخلافا لمرحلة الكتمان وبالاستناد على بعض ما وافانا به الورجلاني (ت 570هـ) فإنّ القضايا التي تتعلق بمرحلة الظهور تعكس مدى التقبل الذي يبديه الإباضية اتجاه مخالفيهم فالإمام وإن لم يستطع استمالتهم للانخراط في المذهب يدعوهم للخضوع لواجب الأحكام ويضمن لهم حقوقهم في الفيء والغنائم والصدقات على وجوهها ودفع الظلم عنهم والعدل في الأحكام المتعلقة بهم إلا أنّ يحدثوا منكرا أو يعمدوا إلى إثارة الفتن فعلى الإمام النهوض إليهم ومنابذتهم إلى أن يفيئوا إلى الحق[4]، غير أن موقفنا الأول سرعان ما تعكره آراء بعض الفقهاء التي اتسمت بنوع التشدد و"الدغمائية" على حد تعبير "محمد أركون" نلمسها بوضوح في كلام الرستافي (ق 11هـ) الموجه إلى الأئمة والذي آثرنا إدراج بعضا منه :"... وأول ذلك أن ينسبوا لهم الإسلام (يقصد إسلام الإباضية)، ويعلموهم دينهم، ويعرضوه عليهم، فإن

[1]أبو سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي: تمهيد قواعد الإيمان وتقيد شوارد مسائل الأحكام والأديان، ص 214،215؛ وعبد العزيز بن الحاج بن عبد العزيز الثميني: الورد البسام في رياض الأحكام، تحقيق محمد صالح الثميني، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، د.ت، 321.

[2]محمد بن محبوب: سيرة محمد بن محبوب إلى أهل المغرب، ج2، ص246.

[3]الدرجيني: طبقات المشايخ، ج2، ص493.

[4]الورجلاني: الدليل والبرهان، ج3، ص 70،71.

قبلوه كان لهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم، وإن أبوا إلا أن يظهروا غير ما عليه المسلمون، أمروهم بالخروج من بلادهم، فإن خرجوا تركوهم، ولم يعرضوا لهم، وإن لم يخرجوا، ولم يتوبوا، لم يقروا على ذلك، وأكرهوا على قبول الإسلام وإمامته... وكل من خالف للمسلمين وضللهم، وسفه أحلامهم، فبعض المسلمين قال: يقتل ورخص وبعضهم قال: يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

وبعضهم قال: يؤدب الأدب الوجيع ويحبس ويبالغ في نكال له، وهذا القول معي أرفق"[1]، كما لا يجب على الأئمة تمكينهم من مناصب حساسة كالقضاء حتى وإن كانوا عدولا في قومهم[2]، ولا مراء أنّ مثل هذه المواقف تقف شاهدا على أنّ التراث الإباضي نظر إلى المخالف بعيون مختلفة لا بعين واحدة، كما أنّ لعامل الزمان والمكان الأثر البليغ في تبلور الرأي اتجاه الآخر بوجهيه الإيجابي والسلبي.

ثالثا-العلاقات الاجتماعية:

حتمت مقتضيات الحياة أن يكون الإباضية على صلة بغيرهم من المسلمين فهم بحاجة إلى التعايش والتساند، لذلك فإن التراث الفقهي لم يغفل عن الغوص في أغوار بعض من جوانب العلاقات الاجتماعية سواء كان ذلك في مرحلة الظهور أو التقية هذه الأخيرة "خدمت الإباضية أيما خدمة ووفرت لهم الطمأنينة والأمن ومارس التجار نشاطهم واحتكوا بغيرهم في المشرق والمغرب فكانوا إباضية في المذهب حقيقة وغير إباضية تقية"[3].

---

[1] الرستاقي: منهاج الطالبيين وبلاغ الراغبين، ج8، ص9

[2] أبو سعيد محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد الكدمي: الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، ج3، ص53.

[3] إبراهيم بن بكير بحاز: مشوهات الإباضية نظرة من الداخل والخارج، على الرابط:
http://www.ayanemzabghardaia.org

كما كان لعقيدة الولاية[1]. والبراءة[2]، القدح المعلق في رسم حدود العلاقة بينهم وبين مخالفيهم لكونها الرابط بين العقيدة والفقه والنموذج العقدي التصوري الوحيد الذي اجتهد الإباضية في نقله من اللاواقع إلى الواقع، وهي من "الأصول التي درسها الإباضية وانفردوا عمن سواهم بالقول بولاية الشخص وبراءة الشخص بحكم الظاهر وقد أولى لها العلماء عناية بالغة وفصّلوا في شروطها ووجوبها وحددوا بدّقة من تجب فيه الولاية والبراءة سواء من الجملة أو الفرد"[3].

ولا غرو أنّ للمخالفين موقع في هذه المسألة العقدية والتي يبدو للوهلة الأولى أنها تخص الشأن الإباضي دون غيره غير أننا اضطررنا إلى التغيير من قناعاتنا بعدما أجلنا النظر في عديد من المصنفات التي تناولت بإسهاب حيثيات هذه القضية[4]، وتمكنا من خلالها أن نستجلي بعض الخبايا ذات صلة بعلاقة الإباضي بمخالفه في المعتقد بناء على عقيدة الولاية والبراءة والتي يمكن رصد أثارها على المستوى العملي

والولاية بالنسبة للإباضية" ليست نظاما من النظم الاجتماعية فحسب بل هي عبارة عن شخصيتان مرتكزتان على أسس دينية من القرآن الكريم الذي أمر بولاية المؤمنين والبراءة من الكفار والمنافقين"[5]، الذين يندرج ضمنهم المخالفون في الإيديولوجية المذهبية فهي واجبة في حقهم، وواجبة فيمن خرج من مذهبهم إلى

---

[1]الولاية: هي الحب بالجنان والذكر باللِّسان والميل بالقلب والجوارح إلى مطيع لطاعته. انظر عبد العزيز الثميني، معالم الدين، ج2، ص115.

[2]البراءة: هي البغض بالجنان والشتم باللِّسان، والميل بالقلب والجوارح عن عارض لعصيانه، المصدر نفسه، ص125.

[3]عدون الجهلان: المرجع السابق، ص32.

[4]ككتاب الاستقامة في الولاية والبراءة لأبي سعيد الكدمي (حي في 272ه): طبع على نفقة وزارة التراث لقومي والثقافة، سنة 1985.

[5]مصطفى صالح باجو: مفاهيم تميز الفكر الإباضي، على الرابط:
http://www.istiqama.net/articles/Mafahim

مذهب أهل الخلاف وتولى أئمتهم وتبرأ من أئمة الإباضية وكان الواجب عليهم بغضه وعداوته وخلع ولايته حتى يتوب ويرجع إليهم كما تجب ولاية من دخل أو عاد إلى المذهب[1]وهو الرأي الذي أخذ به جل الإباضية إن لم نقل كلهم، وقد استطعنا من خلاله استنطاق بعض النصوص الفقهية التي تبدوا غامضة لأول وهلة إذا غاب عنا الإلمام بأصول هذه العقيدة، ولعل أول قضية فقهية اجتماعيه يمكن أن تُتناول بالدراسة بالاستناد على عقيدة الولاء والبراء هي استحلال دماء المخالفين، فالأمة الإسلامية وإن أجمعت قاطبة على أن الإباضية هم من أكثر الفرق ميلا إلى السلام والوئام من خلال موقفهم الذي تجلى بوضوح بعد انشقاق عبد الله بن إباض[2] عن نافع بن الأزرق (ت 65ه)[3]، سنة 64ه[4]، اعتراضا على ما آل إليه وضع الخوارج من غلو وتطرف وشق وأتباعه سبيلا مغايرا مِلؤه الاعتدال والقصد، فدماء أهل القبلة وذراريهم بالنسبة لهم حرام إلا بالحق ولا يستعرضونهم ولا يخمسونهم[5]، غير أنّ ذلك لم يمنعهم من إيجاد ثغرات وخلق استثناءات تسمح باستباحة دماء مخالفيهم والتي عجت بها معظم المصادر الفقهية والتي كانت بمثابة وسائل فعالة يمكن اللجوء

---

[1]محمد بن يوسف طفيش: الذهب الخالص، المطبعة السلفية، القاهرة،1343ه، ص 50؛ وأبو زكريا يحي بن أبو الخير الجناوني: الوضع في أصول الفقه، مراجعة إبراهيم طفيش، مكتبة الاستقامة، عُمان، د.ت، ص33.

[2]عبد الله بن إباض هو تابعي عاصر معاوية بن أبي سفيان وتوفي في أواخر أيام عبد الملك بن مروان .فقيه ومن أخص تلاميذ ابن عباس، وممن روى الحديث عن أُمِّ المؤمنين عائشة وعدد كبير من الصحابة ممن شهد بدرًا، كان إماما في التفسير والحديث، والفقه. انظر مانع بن حماد الجهني: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، ط4، الرياض، 1420ه، ص58

[3]من رؤوس الخوارج وهو الذي تنسب إليه طائفة الأزارقة والتي لم يكن للخوارج فرقة أكثر عدداً وأشد شوكة منها، وقد خرج على الدولة في أواخر عهد يزيد بن معاوية (ت 64ه) الأموي. انظر ابن الأثير: الكامل في التاريخ، مراجعة يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت،1987، ج4، ص15.

[4]الدرجيني: طبقات المشايخ، ج2، ص 214.

[5]السالمي: تحفة الأعيان، ص48؛ وأبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، تحقيق محمد يحي محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1950، ج1، ص 172؛ والشهرستاني: الملل والنحل، ج1، ص156،157.

إليها لحماية كيانهم المذهبي في فترتي الظهور والكتمان[1]، منها الطعن في دين الإباضية وذكره بسوء من لدن الذين لم تشملهم الولاية خاصة إذا كانوا من أهل القبلة، وهي واحدة من الأوجه التي لا يمكن للإباضية أن يبدوا تسامحا فيها فالدليل الشرعي واضح لا جدال فيه[2]، ناهيك عن عمل السلف كجابر بن زيد (ت 93ه) الذي كان أول من تولى –في نظرهم– تنفيذ حدود الله حين أمر بقتل رجل من المخالفين رجع عن دين الإباضية وطعن فيه ومن بعده كان مرداس بن أدية (ت 61ه)[3]، الذي سجل له التاريخ موقفا مشابها[4]، ولم تتوانى جل المصنفات الإباضية سيما المغاربية منها بالاستناد عليها كدليل قاطع، وقد بدت تمثلاته حاضرة على أرض الواقع[5]، وهو ما من شأنه أن يساهم في اندلاع الفتن وتأجيج النعرات المذهبية.

---

[1]ومما يذكره الدرجيني عن الإمام عبد الوهاب أنه كان يحتفظ بأربعين وقيل سبعين وجها يحل بها دماء المخالفين. انظر الدرجيني: طبقات المشايخ، ج2، ص292.

[2] في قوله ﷻ: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: 12].

[3]هو أبو بلال مرداس بن حدير بن عامر بن عبيد بن كعب الربعي الحنظلي التميمي. وأَدِية أمه. تابعي، من أئمة المذهب الأوائل، لازم الإمام جابر وأخذ عنه، والتقى عددا من الصحابة منهم ابن عباس وعائشة وعبد الله بن وهب الراسبي. من عظماء الشراة وكبار قادتهم، وأحد الخطباء الأبطال العباد.شهد صفين مع علي بن أبي طالب، وأنكر التحكيم، وشهد النهروان، وله في العلم والورع والديانة والشجاعة، هو وأخوه، الأمد الأقصى، ولكل منهما فضائل لا تحصى لا تأخذهما في الله لومة لائم.انظر الشماخي: السير، ص177–179

[4]الورجلاني: الدليل والبرهان، ج3، ص207.

[5] من الأمثلة الواقعية ما ذكره الدرجيني عن أبي حاجب المزاتي أنه "سمع رجلا يطعن في دين الوهبية من المخالفين فغضب وأخرج ذلك وأحنقه حتى قال:" ما هاهنا أحد من أولاد المشومات"؟! فسمعه جماعة من شباب مزاته وفتاكهم ممن يغضب لغضبه، فعلموا أنه عرض بفعله تفعل بالرجل (أي القتل) وأنه رأى أن دمه مباحا، فلما كان الليل نام الرجل في أعلى داره فتسوروا به وخنقوه حتى مات... ثم إنّ الفاعلين لذلك مروا بالشيخ بعد عام فوجدوه يَدْرُسُ زرعا فقالوا: يا شيخ هل فينا أحد من المشومات؟ يُذكّرونه بفعلتهم فأتى عليهم وشكر فعلتهم". انظر الدرجيني: طبقات المشايخ، ج2، ص 347،348.

وخليق بنا كذلك أن نعرج على بعض القضايا والتي كانت ضمن اهتمامات الفقهاء ولها علاقة بشكل أو بآخر بمخالفيهم من أهل الصلاة انطلاقا من عقيدة الولاية والبراءة التي كانت بمثابة الفاصل الأيديولوجي الذي يمكن أن نستشعر من خلاله الخصوصية الاجتماعية للمذهب الإباضي، سيما وأن مساحة التباين تبدو طفيفة أو تكاد تكون معدومة من ناحية الفقه خلافا للجانب العقدي الذي لم يكن لينزل بترسانته الكلامية والفلسفية إلى واقع الحياة، كما لا نهمل بطبيعة الحال موقف الآخر في حد ذاته والذي لطالما نوهنا في العديد من المواضع أنه كان أحد المسببات في بروز مثل هذه القضايا على الواجهة منها الإعراض عن الدعاء بخير الدنيا والآخرة لمخالفيهم[1]، فالإباضية وإن لم يُظهروا حقيقة اعتقادهم علنا، فإنّ المدونات التي اعتنت بمسائل الولاية والبراءة كان لها الفضل في الإفصاح عن هذه الحقائق مع إبداء الاتفاق عليها، كما طفت على السطح بعض الإشكالات الفقهية والتي لم يُبْدِ فيها الإباضية تساهلا كتحريم تعمير المساجد لأهل الخلاف أو حضور مجالسهم والتأكيد على عدم السماح لهم بإظهار بدعهم في أوساط العامة الإباضية وكذا تحريم مطالعة كتبهم أو حتى التزيي بزيهم[2]، غير أنّهم وبحكم أوضاعهم الاجتماعية ولكونهم أقلية لا تمثل شيئا أمام تكتلات مذهبية كبرى سنية وشيعية سعوا إلى إذابة بعض الفوارق والحواجز النفسية التي تفصلهم عن غيرهم نتيجة التراكمات التي صنعها التشرذم

[1]ومن ذلك ما ذكره صاحب المصنف أنّه "لا يقال لمن لا يُتولى ولا للموقوف عنه حياك الله ولا غفر الله لك ولا أعزك الله ولا أعز الله نصرك... كل هذا لا يجوز على إلا بتقديم النية معنى إخبار عن الحال لا على الدعاء"، وجاء في جامع أي الحسن البسيوي أنّه لا يدعى له برضا الله لأن ذلك هو الجنة، وقد نهوا أن يقال حياك الله ورحب الله بك وجاء في الإيضاح أنّه لا يجب أن يقال رحمة الله وبركاته إلا لمُتولي لأنّ غير المتولي ليس لذلك أهلا وكرامة له انظر أبو بكر بن عبد الله بن موسى الكندي: المصنف: وزارة الثقافة والتراث القومي، عُمان،1983، ص182،181؛ والبسيوي: الجامع، ج4، ص185؛ وأبي عامر الشماخي، الإيضاح، ص606.

[2]أبو عامر الشماخي، الإيضاح، ج4، ص536،335؛ ومحمد بن بركة، الجامع، ص182،184؛ وعبد العزيز الثميني: الورد البسام في رياض الأحكام، ص193؛ والشماخي: السير، ج2، ص645.

المذهبي والتقوقع والانغلاق عن الذات وتوطيد وشائج القرابة عن طريق إباحة الزواج والتوارث بينهم البين وأداء الأمانات والوفاء بالعهود وغير ذلك[1].

وتجدر الإشارة أنّ جل المظان الفقهية التي تمكنا من الاطلاع عليها لم تُبدِ اهتماما كبيرا بهذه القضايا ولم تتعرض لها إلا من باب التنويه والتجلية لموقف الإباضية وإظهار الجوانب المضيئة في مذهبهم، كما يظهر من خلال بعض الإشارات الملتقطة أنّ الإباضية قد استفادوا من هذه الفسحة على الصعيد السياسي والمذهبي عن طريق توطيد أواصر العلاقات السياسية وكذا المذهبية برابطة الزواج كزواج أخت الإمام عبد الوهاب الرستمي باليسع بن مدرار الصفري (ت 296هـ)[2]، إلا أنّ الاستثناءات ظلت حاضرة والتي كان الغرض منها دائما الحفاظ على التكوين الإباضي حتى في الزواج إذا كان سببا أو مساهما في أفول نجم الإباضية[3]، أو جاءت نتيجة التعنت الذي مارسه السنة وهو ما عبرت عنه فتوى السيوري (ت 460هـ) التي حملت في طياتها الكثير من التوجس والإعراض اتجاه هذه النحلة الخارجية[4]، وعلى نفس النهج سار الإباضية وهو ما تم ملاحظته في قضايا الأحكام

---

[1]الورجلاني: الدليل والبرهان، ج3، ص 71؛ وأحمد بن حمد الخليلي، موقف الإباضية من الآخرين من خلال سيرة سالم بن ذكوان الهلالي، رسالة مقدمة إلى المجلس الإسلامي الأعلى بالجمهورية الجزائرية، ص 17،18.

[2]اليسع (الثاني) بن ميمون بن مدرار بن اليسع بن أبي القاسم، تولى في صفر سنة (270هـ) وتلقب بالمنتصر (لقب جده) وكانت طاعته للمعتضد العباسي، وفي أيامه وصل إلى المغرب عبيد الله المهدي (رأس الدولة العبيدية الفاطمية)، فقتله سنة (296هـ) وانقضى بمقتله عهد الاستقلال والاستقرار في إمارة سجلماسة. وولى الشيعي عليها، قبيل عودته إلى إفريقية رجلاً من كتامة اسمه «إبراهيم بن غالب الماسي» لم يستقر أكثر من خمسين يوماً. انظر البكري: المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب من كتاب المسالك والممالك، نشره دي سلان، الجزائر، 1857، ص 149؛ و http://alencyclopedia.com/

[3]محمد بن يوسف طفيش: شرح النيل وشفاء العليل، ج2، ص409، وسالم بن حمود السيابي، معالم الإسلام في الأديان والأحكام، وزارة الثقافة والتراث القومي، 1984، ص123.

[4]سئل عن قوم من الإباضية تمسكوا بمذهب الوهبية (الإباضية)، وكانوا يتزوجون المرأة من أهل السنة لتقوى شوكتهم بمصاهرة أهل السنة، فهل لأهل السنة فسخ أنكحتهم تلك وضربهم حتى يرجعوا عن مذهبهم؟ فأجاب:

والقضاء كشهادة المخالفين، فالإباضية لم يدخروا جهدا في الإشادة بموقفهم الذي يَنِمُ عن الانفتاح والتقبل للآخر غير أنّ النزعة المذهبية سرعان ما تجد طريقها، فشهادة غير الإباضي وإن كانت جائزة وتخضع لنفس الشروط التي يخضع لها الإباضية إلا أنّها محكومة ببعض القيود المذهبية جعلت منها شهادة من الدرجة الثانية لكونها غير مجدية في القضايا التي تتعلق بالحدود التي تعد سبيلا لتكفير الإباضي وحرمانه من الولاية[1].

"... النكاح الذي أحدثوا من نسائنا يفسخ وسجنهم وضربهم إن لم يتوبوا، من الأمر بالحق، ويردون إلى مذهب أهل السنة ومن قدر على ما ذكرناه فيلزمه فعل ذلك". انظر الونشريسي: المعيار، ج2، ص 464.

[1]أبو زكريا يحي بن سعيد: الإيضاح في الأحكام، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان،1982، ج2، ص151،152، محمد بن سعيد الكدمي: الجامع المفيد، ج3، ص49،50.

الخاتمـــــة

وختاما، حان أوان رصف آخر كلماتنا، بعد رحلة جاهدة للارتقاء في مدارج العقل، ومعراج الأفكار، وإنْ هو إلاّ جُهد المُقل، لا ندَّعي فيه الكمال، ولكن عذرنا أننا بذلنا قصارى جهدنا، فإن أصبنا فذاك مرادنا، وإن أخطأنا فلعلنا نحظى بشرف المحاولة، وسعادة التعلم.

لقد سعينا من خلال هذه الدراسة المتواضعة إلى اكتساب بعض الخبرة بشأن مقاربة إشكالية جدل "الأنا" و"الذات"[1]، أو جدل "الأنا" و"الآخر" في سياقه المذهبي، وذلك من خلال الاشتغال على علاقة الإباضية بغيرهم من أهل الصلاة، من منطلق إدلاءات مدونتهم العقدية والفقهية بصفة خاصة.

ولعل من بين أبرز النتائج التي أظفرنا بها البحث والتأمل، هو أن الإباضية غالبا ما حاولوا التخفيف من وطأة المصادرة على مخالفيهم، عن طريق التضييق من دلالات التكفير والتبديع، وحصرها في دائرة الكفر العملي، أو كفر النعم، الناتج عن التمرد السلوكي للأفراد حيال أحكام الشرع والعقيدة الحقّة، فضلا عن رزوحهم تحت سطوة الأهواء، وعلى هذا الأساس لم يكونوا ليعامِلوا من خالفهم، إلا كما كان النبيﷺ يعامل المنافقين.

وعلى ذلك فلم يجازفوا بإخراجهم من دائرة الإسلام، بل مالوا إلى القول بجواز التزاوج والتوارث فيما بينهم، فهم لا يختلفون عنهم سوى في نواح تتصل بحساب الآخرة، عدا أن الإباضية وإن لم يقْدِموا على تكفير مخالفيهم تكفير ملّة، إلا أنهم بحثوا عما يماثله –أي التكفير–ولو أنه دونه درجة، فكان التفسيق والتبديع، اللذين

[1] محمد زاهر جلول: المرجع السابق، ص 239.

حفلت بهما مصنفات المشتغلين في حقل العقائد، ابتداء من القرنين الثالث والرابع الهجريين.

ولا مراء أن للتأويل اليد الطولى في تكريس هذه الثقافة، حيث ارتفعت –في بعض الأحايين–بمستوى التكفير إلى حدود الشرك، على سبيل التخصيص، الأمر الذي وقفنا عليه في عدد من المواضع من بحثنا، وهو ما من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة حول جدلية التكفير عند الإباضية، حتى وإن كان لا يعدو كونه تكفيرا انفعاليا يستبد به غضب جامح، ونقمة حانقة اتجاه الخصم، الذي كان في أكثر الأحيان يمثّل الطرف الأقوى المسيطر في هذه المعادلة.

غير أن هيمنة الخطاب التضليلي للمخالفين عند الأصوليين الإباضيين، لا ينبغي أن يحملنا على إنكار أنه قد حمل في ثناياه نقاشا منهجيا يعتمد على المخزون الفكري والفلسفي لمفكريهم، الذين استندوا إلى الواقع السياسي كطرف فاعل في تبلور صورة الآخر في الفكر الإباضي، دون الاستغراق في التنظير الطوباوي، وهذا ليس على مستوى العقيدة فحسب، بل تعداه إلى ميادين أخرى، لم تكن السياسة فيها العامل الوحيد في تأطير مواقفهم من الآخرين.

بل إن بواعث أخرى أملتها الظرفيات الاجتماعية، وكذا التاريخية، وخاصة ما تعلق منها بحماية الكيان المذهبي والذي شكّل بالنسبة لهم التحدي الأجَلّ، ومنها ما تعلّق بتحقيق مشروع بناء الدولة الإسلامية على أساس المذهب الإباضي ما إن تسمح الظروف بذلك، بالإضافة إلى التأصيل لمبدأ التعايش الاجتماعي تأصيلا علميا من منطلق عقيدة الولاية والبراءة، وبناء على مخلفات التراث الفقهي، ونُظمه الاجتهادية، والذي سجّلنا من خلال بعض نصوصه مؤشرات دالّة، على صعيد التأسيس لعقلية مؤمنة بشرعية الاختلاف، سيّما في مراحل الكتمان.

غير أن عقيدة الفِرقة الناجية لم تكن لتسمح ببناء صرح للقيم الفكرية القائمة على تقبّل الآخر، وتجنب النظرة الأحادية، التي ترمي إلى بناء هوية إسلامية منكفئة على نفسها، وتجعل من الآخر عدواً دائماً لها. وبالتالي فإن توهين مبدأ التسامح، والتمسك بمنطق الفُرقة، وإقصاء الآخر، هي معان قارّة، كرستها النصوص المرجعية في المذهب، والتي أضحت بمثابة الخلفية العاضدة لإذكاء النعرات المذهبية، وقابلية الارتكاس في حمأة النزاع العنيف، المتستّر عن بواعثه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، المتباينة.

إنه ليحدونا الأمل ألا نكتفي بالتقليد والمحاكاة، والاقتناع بالموجود –من جهة– ونطرق باب المتجدّد، والمجهول، والمحتجب –من جهة أخرى–، والذي يفتح دوما آفاقا واعدة، مفعمة بالأمل، نرجو من خلالها المساهمة في فهم بعض خفايا معضلاتنا المذهبية والفكرية.

الورّاقيـــــة

- **القرآن الكريم** (رواية ورش عن نافع)

أولا-المصادر:

-ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد عبد الكريم الجزري الموصلي (ت 630ه): **الكامل في التاريخ**، مراجعة يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.

-الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 324ه): **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق محمد يحي محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1950.

-البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت 256ه): **الجامع الصحيح**، تحقيق محي الدين الخطيب، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1400ه.

-ابن بركة البهلوي، أبو محمد بن عبد الله بن محمد (ت 363ه): **الجامع**، تحقيق عيسى يحي الباروني، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، د.ت، المكتبة الإباضية الشاملة.

-البسيوي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن حسين (ق 4ه): **الجامع**، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت.

-الثميني، عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله بن عبد العزيز (ت 1223ه): **معالم الدين**، منشورات وزارة التراث القومي، عُمان، 1987.

-الثميني، عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله بن عبد العزيز (ت 1223هـ): **الورد البسام في رياض الأحكام**، تحقيق محمد صالح الثميني، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، د.ت.

-الجناوني، أبو زكريا يحي بن أبو الخير (ق 5هـ): **الوضع في أصول الفقه**، مراجعة إبراهيم طفيش، مكتبة الاستقامة، عُمان، د.ت.

-ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي (ت 456هـ): **الفِصل في المِلَلْ والأهواء والنِحَلْ**، تحقيق محمد إبراهيم ناصر، وعبد الرحمان عميرة، دار الجيل، ط2، بيروت، 1995.

-الحضرمي، عبد الله: **الكوكب الدُّري**، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت.

-الخليلي، سعيد بن خلفان بن أحمد (ت 1287هـ): **تمهيد قواعد الإيمان وتقييد شوارد مسائل الأحكام والأديان**، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، 1987.

-الدرجيني، أبو العباس أحمد بن سعيد (ت 670هـ)، **طبقات المشايخ بالمغرب**، تحقيق إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، د.ت.

-الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

-ابن الرحيل، أبو عبد الله محمد بن محبوب: **سيرة محمد بن محبوب إلى أهل المغرب**، ضمن كتاب: **السير والجوابات لعلماء وأئمة عُمان**، تحقيق سيدة إسماعيل كاشف، منشورات وزارة الثقافة والتراث القومي، عُمان، 1986.

-الرستاقي، خميس بن سعيد بن علي بن مسعود الشخصي: **منهج الطالبيين وبلاغ الراغبين**، تحقيق سالم بن حمد بن سليمان الحارثي، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، ط2، المكتبة الإباضية الشاملة، 1993.

-أبو زكريا يحي بن أبي بكر (ق 5هـ): **سير الأئمة وأخبارهم**، تحقيق إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1979.

-ابن زلتاف، أبو خزر يغلى (ت 380هـ): **الرد على جميع المخالفين**، تحقيق ونيس عامر، المكتبة الإباضية الشاملة، 2003.

-السالمي، نور الدين عبد الله بن حُميد (ت 1332هـ)، **بهجة الأنوار**، تحقيق علي بن سعيد بن مسعود الغافري، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت.

-السالمي، نور الدين عبد الله بن حُميد (ت 1332هـ): **تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان**، مطبعة الإمام، الإمام، مصر، د.ت.

-السالمي، نور الدين عبد الله بن حُميد (ت 1332هـ): **جوابات السالمي**، مراجعة عبد الستار أبو غدة، مكتبة الإمام السالمي، بدية، عُمان، 2011.

-السالمي، نور الدين عبد الله بن حُميد (ت 1332هـ): **شرح الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي**، نشره السلطان فيصل التركي، مطبعة الأزهار البارونية، القاهرة، المكتبة الإباضية الشاملة، 1326هـ.

-السالمي، نور الدين عبد الله بن حُميد (ت 1332هـ): **مشارق الأنوار**، تحقيق عبد الرحمان عميرة، دار الجيل، بيروت، 1989.

-السيابي، سالم بن حمود (ت 1414هـ): **معالم الإسلام في الأديان والأحكام**، منشورات وزارة الثقافة والتراث القومي، عُمان، 1984.

-السيوطي، جلال الدين بن أبي بكر (ت 911ه): **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد غسان عزقول وآخرون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2003.

-الشماخي، أحمد بن عثمان بن عبد الواحد (ت 928ه): **السير**، تحقيق محمد حسن، دار المدار الإسلامي، طرابلس، ليبيا، 2009.

-الشماخي، أبو العباس أحمد بن سعيد (ت 928ه) وصولة الغدامسي (ق 10ه): **الحوار المالكي الإباضي**، العربي بن علي بن ثاير، منشورات وزارة الثقافة والتراث القومي، عُمان، 2006.

-الشماخي، عامر بن علي (ت 792ه): **الإيضاح**، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، ط5، عُمان، 1982.

-الشماخي، القاسم بن سعيد القاسم (ت 1334ه): **القول المتين في الرد على المخالفين**، مجلة المنار، مصر، 1924.

-الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت 548ه): **الملل والنحل**، تحقيق أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت 1992.

-ابن الصغير المالكي (ق 3ه): **أخبار الأئمة الرستميين**، تحقيق إبراهيم بحاز، محمد ناصر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1986.

-طفيش، محمد بن يوسف (ت 1332ه): **الجامع الصغير**، منشورات وزارة الثقافة والتراث القومي، عُمان، 1986.

-طفيش، محمد بن يوسف (ت 1332ه): **الذهب الخالص**، المطبعة السلفية، القاهرة، 1343ه.

-طفيش، محمد بن يوسف (ت 1332ه): **شرح النيل وشفاء العليل**، منشورات وزارة الأوقاف، عُمان، 2011.

-ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرعي (ت 751ه): **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**، تحقيق محمد بن عبد الله العريفي وآخرون، دار العلم والفوائد للنشر والتوزيع، د.ت.

-الكافي، أبو عمار (ت قبل 750ه): **الموجز**، تحقيق تعليق عبد الرحمان عميرة، المكتبة الإباضية الشاملة، 2003.

-ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء بن عُمر القرشي الدمشقي (ت 774ه): **البداية والنهاية**، تحقيق عبد الله بن محسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1998.

-الكدمي، أبو سعيد محمد بن سعيد بن محمد سعيد (ت 361ه): **الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد**، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، د.ت.

-ابن أبي كريمة، أبو عبيدة (ت 150ه): **رسالة في الزكاة للإمام أبي الخطاب**، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، 1982.

-الكندي، أبو بكر بن عبد الله بن موسى (ت 557ه): **المصنف**، منشورات وزارة الثقافة والتراث القومي، عُمان، 1983.

-اللالكائي، أبو القاسم عبد الله ابن حسن منصور الآبر (ت 418ه): **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن تبعهم**، علق عليه نشأة كمال المصري، دار البصيرة الإسكندرية، دار الآثار، صنعاء، د.ت.

-الماوردي، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256ه): **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، 1989.

-المحشي، أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستة السدوكشي (ت 1088ه): **حاشية الترتيب على الجامع الصحيح**، إبراهيم محمد طلاي، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، المكتبة الإباضية الشاملة، 1955، د.ت.

-الملشوطي، تبغورين بن عيسى بن داوود (ق 6ه): **أصول الدين**، تحقيق ونيس عامر، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت.

-النباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد ابن حسن الجذامي المالقي (ت 794ه): **تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)**، تحقيق لجنة إحياء التراث في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، ط5، بيروت، 1983.

-الورجلاني، أبو يعقوب بن إبراهيم (ت 570ه): **الترتيب في الصحيح من حديث الرسول ﷺ**، تعليق نور الدين بن عبد الله بن حميد السالمي، مكتبة مسقط، عُمان، 2003.

-الورجلاني، أبو يعقوب بن إبراهيم (ت 570ه)، **الدليل والبرهان**، تحقيق سالم بن حمد الحارثي، منشورات وزارة الثقافة والتراث القومي، عُمان، د.ت.

-الورجلاني، أبو يعقوب بن إبراهيم نصاف الورجلاني (ت 570ه): **العدل والإنصاف، في معرفة أصول الفقه والاختلاف**، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، 1949.

-الوسياني، أبو الربيع بن عبد السلام بن حسن (حي 557ه)، **سير الوسياني**، تحقيق عمر لقمان بوعصبانة، منشورات وزارة التراث والثقافة، منشورات وزارة التراث والثقافة، عُمان، 1982.

-الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحي (ت 914ه): **المعيار المُعرب والجامع والمعرب عن فتاوي أهل إفريقيا والأندلس والمغرب**، إشراف محمد حجي، منشورات وزارة الشؤون الإسلامية المغربية، 1981.

ثانيا-المراجع:

1-الكتب:

-أتش، أورهان: **الإباضية من مصادرها**، ترجمة سعيد الحاج، مناهج بحوث ودراسات، الجزائر، 2014.

-أركون، محمد: **قضايا في نقد العقل العربي، كيف نفهم الإسلام اليوم؟**، دار الطليعة، ط3، بيروت، 2004.

-أعوشت، بكير بن سعيد: **دراسات إسلامية في الأصول الإباضية**، مكتبة، ط2، القاهرة، 1988.

-الأغبري، إسماعيل: **دراسة وصفية حول تحفة الأعيان**، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت.

-أفلين، باتجلاين: "**تاريخ المُتَخيل**"، ضمن كتاب: **التاريخ الجديد**، إشراف جاك لوغوف، ترجمة محمد طاهر منصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.

-الباروني، سليمان: **مختصر تاريخ الإباضية**، مركز تاوالت للدراسات، الولايات المتحدة الأمريكية، د.ت

-بكلي، عبد الوهاب بن الشيخ عبد الرحمان: **حول أحداث منطقة غرداية**، مكتبة البكري، غرداية، الجزائر، د.ت.

-بلحاج، محمد الشيخ: **أصول الجمع وكليات الوفاق بين المذهبين المالكي والإباضي**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، د.ت

-التويجري، حمود بن عبد الله: **تنبيه الإخوان على الأخطاء في مسألة خلق القرآن**، دار اللِّواء للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، 1984.

-الجابري، محمد عابد : **التراث والحداثة -دراسات ومناقشات-**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1991.

-جعيبري، فرحات: **البعد الحضاري للعقيدة الإباضية**، مكتبة الاستقامة، ط4، الجزائر، 2004.

-الجلاصي، بثينة: "**التبديع والتكفير في الخطاب الأصولي الإباضي**"، ضمن كتاب: **النص والتأويل في الخطاب الأصولي -آليات القراءة وسلطة التناص-**، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

-الجهلان، عدون: **الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء محمد بن يوسف طفيش**، مكتبة الظامري، عُمان، د.ت.

-الجهني، مانع بن حماد، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب**، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، ط4، الرياض، 1420هـ.

-الحريري، محمد عيسى: **الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي وحضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160-296هـ)**، دار القلم للنشر والتوزيع، ط2، الكويت، 1987.

-الحفظي، عبد اللطيف بن عبد القادر: **تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة – أسبابه ومظاهره–**، دار الأندلس الخضراء للنشر، جدة، السعودية، 2000.

-الخروصي، سالم بن هلال: **الفكر السياسي عند الإباضية والزيدية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.

-الخليلي، أحمد: **الحق الدامغ**، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت.

-درويش، عبد الحميد: **الإمامة والتقية عند مفكري الإباضية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2007.

-طعيمة، صابر: **الإباضية عقيدة ومذهبا**، دار الجيل، بيروت، 1986.

-غباش، حسين عبيد غانم: **عمان الديموقراطية الإسلامية –تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970م)** –، ترجمة أنطوان الحمصي، دار الجديد، بيروت، 1997.

-الفوزان، عبد الله بن فوزان بن صالح: **المحنة وأثرها في منهج الإمام أحمد بن حنبل**، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، 2010.

-قوجة، منصف: **تاريخ الإباضية الديني والسياسي من القرن الأول الهجري إلى القرن السادس الهجري**، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2014.

-كوبرلي، بيير: **مدخل إلى دراسة الإباضية وعقيدتها -بحث مقارن في العقيدة الإباضية في بلاد المغرب وعُمان-**، ترجمة عمار الجلاصي، مكتبة الظامري للنشر والتوزيع، عُمان، 2010.

-ليفيتسكي، تادايوش: **دراسات شمال إفريقيا**، ترجمة أحمد بومزقو، منشورات مؤسسة تاوالت، الولايات المتحدة الأمريكية، د.ت.

-المحرمي، زكريا : **قراءة في جدلية الرواية والدراية عند أهل الحديث**، مكتبة الظامري للنشر والتوزيع، سلطنة عُمان، 2004.

-المحرمي، زكريا: **الإباضية -تاريخ ومنهج ومبادئ-**، المكتبة الإباضية الشاملة، د.ت.

-معمر، علي يحي: **الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث**، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، ط3، عُمان، 2000، ج1،2.

-ناصر، محمد: **منهج الدعوة عند الإباضية**، مكتبة الاستقامة، عُمان، 1997.

-النامي، عمرو خليفة: **دراسات عن الإباضية**، ترجمة، ميخائيل خوري، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2001.

2-الدوريات:

-جلول، محمد زاهد: "**الأنا والآخر في الممارسة الحوارية الإسلامية**"، مجلة الإحياء (المغرب)، العدد 30-31، اكتوبر2009، ص 236-244.

-الكيلاني، شمس الدين: "**الآخر في الثقافة العربية الإسلامية**"، مجلة التسامح (عُمان)، العدد 03، صيف 2003، ص 196-217.

3-المواقع الإلكترونية:

- بن إبراهيم، بابزيد: "**الإمام جابر بن زيد وتعامله مع المشكلات الفقهية أنموذج الفتاوي المبكرة**"، موقع مركز الدراسات الإباضية الولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط:

http://www.taddart.org

-باجو، مصطفى صالح: "**مفاهيم تميز بها الفكر الإباضي**"، موقع الاستقامة، على الرابط:

http://www.istiqama.net

- بحاز، إبراهيم بكير: "**مشوهات الإباضية نظرة من الداخل والخارج**"، موقع مجلس أعيان الميزابيين الإباضية بقصر غرداية، على الرابط:

http://www.ayanemzabghardaia.org

-بريفوست، فرجيني: "**معطيات جديدة عن أصول الإباضية وإقامة نظرية الإمامة**"، مجلة التفاهم الإلكترونية، على الرابط:

http://tafahom.com

-بلحاج، قاسم الشيخ: "**حقيقة أزمة غرداية وخارطة طريق معالجتها**"، موقع ميزاب ميديا، على الرابط:

http://www.mzabmedia.com

-الجابري، محمد عابد، "**الأنا" مبدأ للمسيطرة... و"الآخر" موضوع له!! هذا في لغة الفكر الأوربي**"، موقع عابد الجابري، على الرابط:

http://www.aljabriabed.net

-شبكة الإعلام العربية: "**أحداث غرداية بالجزائر نزاع طائفي تعود جذوره لأكثر من أربعة قرون**"، الأربعاء 19 مارس 2014، على الساعة: 2.42م، على الرابط:

http://www.moheet.com

الكشافات

01- كشاف الآيات القرآنية

02- كشاف الأحاديث النبوية

03- كشاف الأعلام البشرية

01-كشاف الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ بَلىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾	81	البقرة	32
﴿ وَإِذِ ٱبْتَلىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماًۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِيَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	123		44
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَّشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِۗ وَاللَّهُ رَءُوفٌۢ بِالْعِبَادِ ﴾	207		47
﴿ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلذِي بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحُۚ ﴾	235		16
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُّشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَّشَآءُۚ وَمَنْ يُّشْرِكْ بَاللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرىٰٓ إِثْماً عَظِيماً ﴾	47	النساء	32
﴿لا تُدْرِكُهُ ٱلاَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلاَبْصَٰرَۚ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾	103	الأنعام	25
﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرِ إِلَيْكَۚ ﴾	143	الأعراف	26

﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	180		14
﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾	12	التوبة	55
﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	105		29
﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ﴾	18	يوسف	29
﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾	28	الأنبياء	31
﴿ خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾	75	ص	15
﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾	59	الزمر	29
﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾	10	الفتح	16
﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ	24	الحديد	21

وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيز ﴾			
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ اِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾	21-22	القيامة	25
﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴾	24		25
﴿ اِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ اِلْقَدْرِ ﴾	1	القدر	21

02-كشاف الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
"الحَجَرُ الأَسْوَدُ عَيْنُ الله عَزَّ وجَلَّ"	17
"صَلُوا وَرَاءَ كُلِ برً وفَاجِرْ"	28
"صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لاَ تَنَالُهُمَا شَفَاعَتِي يَومَ القِيَامَةِ لَعَنَهُمْ الله عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا"	30
"القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ"	30
"كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ"	44
"لَا تَمْضِي اللَّيَالِي والأَيَّامُ"	17
"مَنْ زَعَمَ أَنَّ لله خِنْصَرًا وَبِنْصَرًا"	18
"وإِنِي لأَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَانِ مِنْ جَانِبِ اليَمِينِ"	17
"يُوشك الشَّرْكُ أَنْ يَنتَقِلَ مِنْ رَبْع إلى رَبْعْ"	16

03-كشاف الأعلام البشرية

-أ-

إبراهيم بن غالب الماسي:57.

أحمد بن حنبل: 17،19،23.

الأشعري، أبو الحسن: 15،24.

أفلح بن عبد الوهاب:46.

أنس بن مالك: 16.

-ب-

أبو بكر الصديق:45.

-ت-

تدايوش ليفيتسكي:3.

التبغورين بن عيسى بن داود:

9،13،21،34.

-ج-

جابر بن زيد: 16،18،28،32، 37،

38، 55.

جهم بن صفوان:27.

-ح-

أبو حاتم يعقوب بن حبيب

المروزي:48.

الحجاج بن يوسف الثقفي:28،38.

أبو حمزة الكوفي:33.

أبو حمزة المختار بن أبي عوف

السلمي: 33.

-خ-

خلف بن السمح:46.

-د-

الدرجيني، أبو العباس أحمد:

11،45،55.

الديصاني، أبو شاكر: 20.

-ر-

الربيع بن حبيب: 9،16،18.

-ز-

الزبير بن العوام:45.

ابن زلتاف، أبو الخزر يغلى:

16،48،50.

ابن زنغيل، أبو نوح سعيد:

14،24،50

أبن أبي زيد القيرواني: 16.

-س-

السالمي، نور الدين بن حميد:10،22 .43

أبو ستة السدوكشي المحشي:39.

سحنون بن سعيد بن القاسم:41.

سعيد بن خلفان الخليلي: 42.

السيوري، أبو القاسم عبد الوارث: .57

-ش-

الشماخي، أبو العباس أحمد:11.

الشماخي، أبو عامر: 10،39.

ابن الشيخ، مصطفى العربي:4.

-ص-

صحار العبدي:30.

-ط-

طفيش، محمد بن يوسف: 10،39.

طلحة بن عبيد الله: 45.

-ع-

عائشة رضي الله عنها:26،28،45،55.

عبد الله بن إباض:54.

عبد الله بن العباس:17،18.

عبد الله بن علي الرستافي:51.

عبد الله بن محمد بن بركة:10.

عبد الله بن وهب الراسبي:55.

عبد الله بن يحي الكندي:46.

عبد الله بن يزيد الفزازي:18.

عبد الوهاب بن عبد الرحمان بن رستم:16،46،54، 57.

عبيد الله المهدي:57.

أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة: 18،30،28، 38، 40، 41.

عثمان ين عفان: 45.

عدون الجهلان:11.

عبد العزيز الثميني:10.

علي بن أبي طالب: 55.

أبو عمار الكافي: 10،13،21.

عمر بن الخطاب:45.

عمر بن العاص:45.

عمر بن عبد العزيز:51.

عمروس بن فتح:43.

عيسى بن علقمة المصري:13.

عيسى بن عمر:46.

-ف-

فرحات جعيبري: 11.

-م-

مالك بن أنس: 17.

المتوكل:19.

محمد بن سعيد الأزدي

القلهاتي:10،17.

محمد بن محبوب بن الرحيل:

18،37،42.

مرداس بن أدية: 55.

المزاتي، أبو حاجب:55.

معاوية بن أبي سفيان: 45،54.

معبد الجهني:27.

المعز بن باديس: 50.

المعز لدين الله: 14،48،50.

المنصور، أبو جعفر:28.

المهدي بن تومرت:16.

المهدي النفوسي:16.

-ن-

نافع بن الأزرق:54.

-و-

واصل بن عطاء:27،28.

الورجلاني، أبو زكريا بن أبي بكر بن

يحي:11

الورجلاني، أبو يعقوب إبراهيم:

9،13،15،18،20،22،24، 25، 29.

30، 32، 33، 34، 39، 49، 51.

الونشريسي، أبو العباس أحمد: 40.

-ي-

يزيد بن معاوية:54.

اليسع بن مدرار:57.

اليشكني:57.

أبو اليقظان محمد بن أفلح بن عبد

الوهاب:19.

فهرس المحتوى

الموضوع الصفحة

المقدمة: 1

الفصل الأول: الإباضية والآخر في العقائد والتصورات .....(12-34)

أولا: الأسماء والصفات..... 13

ثانيا: خلق القرآن.....18

ثالثا: رؤية الله.....23

ثالثا: القضاء والقدر.....26

ثالثا: الوعد والوعيد.....30

الفصل الثاني: الإباضية والآخر في العبادات والمعاملات.....(35-58)

أولا: العبادات والقربات.....36

ثانيا: الممارسات السياسية.....43

ثالثا: العلاقات الاجتماعية.....52

الخاتمة: 60

الوراقية: 64

الكشافات: 75

1-كشاف الآيات القرآنية.....76

2-كشاف الأحاديث النبوية.....80

3-كشاف الأعلام البشرية.....81

فهرس المحتوى.....84

تم بحمد الله